إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاركة القطاع الخاص في اليمن

2026-2024

المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن

مايو 2024

إخلاء المسؤولية

يعرض هذا التقرير نتائج دراسة لا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن التسميات المستخدمة هنا واكتمالها وعرض المعلومات هي مسؤولية المؤلفين فقط ولا تعكس بالضرورة رأي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو منظمة الأمم المتحدة الرائدة في الكفاح من أجل إنهاء الظلم الناجم عن الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ. ومن خلال العمل مع شبكتنا الواسعة من الخبراء والشركاء في 170 دولة، فإننا نساعد الدول على بناء حلول متكاملة ودائمة للناس والكوكب. تعرف على المزيد على undp.org أو تابعنا على @UNDP.

حقوق الطبع والنشر 2024

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

شارع الستين

صندوق بريد: 551 صنعاء الجمهورية اليمنية

الموقع الإلكتروني: https://www.undp.org/yemen

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو تصويرية أو تسجيلية أو غير ذلك، دون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاركة القطاع الخاص في اليمن

2026-2024

المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن

مايو 2024

الفهرس

الملخص التنفيذي 7

1. مقدمة 9

2. خلفية عامة 10

3. المنهجية 12

4. التعاريف 13

4.1 تعريف القطاع الخاص 13

4.2 تعريف مشاركة القطاع الخاص في اليمن 13

5. السياق العام للقطاع الخاص في اليمن 15

6. الرؤية والرسالة والنواتج الإستراتيجية 17

6.1 الرؤية 17

6.2 الرسالة 17

6.3 النواتج الإستراتيجية 17

7. عوامل التمكين والحلول التي تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 19

7.1 العامل التمكيني: التمويل الإنمائي..... 21

عرض الخدمة بشأن: إطلاق التمويل الخاص ومواءمة العمليات التجارية مع أهداف التنمية المستدامة..... 21

7.2 العامل التمكيني: التحوُّل الرقمي 23

عرض الخدمة بشأن: الشمول المالي والتحوُّل الرقمي..... 23

7.3 العامل التمكيني: الابتكار الإستراتيجي 24

7.4 حل يحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الفقر وعدم المساواة 25

عرض الخدمة بشأن: صندوق الاقتصاد غير الرسمي..... 25

عرض الخدمة بشأن: التجارة وسلاسل القيمة..... 25

7.5 حلول تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البيئة والطاقة..... 27

عرض الخدمة بشأن: أنظمة السلع الغذائية والزراعية..... 28

7.6 حلول تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: القدرة على الصمود 29

عرض الخدمة بشأن: تعافٍ قادر على الصمود 29

عرض الخدمة بشأن: حلول تأمينية مرنة..... 32

7.7 حلول تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الحوكمة..... 32

عرض الخدمة بشأن: برنامج عمل للتغيير التحويلي من خلال سيادة القانون والموارد البشرية.. 32

7.8 حلول تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المساواة بين الجنسين 34

عرض الخدمة بشأن: وظائف للنساء ملائمة لمتطلبات المستقبل وقادرة على الصمود..... 34

8. التنفيذ 36

المراجع..... 37

الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن | اللجان المجتمعية تشارك في الحوار.

الملخص التنفيذي

تعرض هذه الوثيقة إستراتيجية المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك القطاع الخاص. تهدف هذه الاستراتيجية إلى دعم جهود التنمية في إعادة الإعمار والتعافي، كما تهدف إلى فتح أموال القطاع الخاص لخدمة التنمية في اليمن، ومواءمة إستراتيجيات الأعمال مع أولويات التنمية الوطنية والمجتمعية، وتعزيز السياسات التي تشجع التنمية الاقتصادية الصديقة للبيئة الشاملة للجميع. وتتبع هذه الإستراتيجية نهجاً شاملاً وجامعاً للشراكة في كثير من المجالات الرئيسية للتعافي وإعادة الإعمار، بما في ذلك قطاع البناء والتشييد، وقطاع الطاقة الخضراء والمتجددة، والقطاع المالي، والعمالة، والصحة، والتعليم، وصيد الأسماك، والزراعة.

والهدف من هذه الاستراتيجية هو تشجيع إنشاء بشراكة ديناميكية وشاملة مع القطاع الخاص اليمني، سواء في الداخل أو في المهجر، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الخضراء الشاملة ، وخلق فُرص عمل، وتحسين مستويات المعيشة لجميع أبناء الشعب اليمني. وتسعى الإستراتيجية أيضاً إلى تعزيز قدرات القطاع الخاص وزيادة إسهاماته ومشاركته في جهود إعادة الإعمار من خلال تيسير الاستثمار، وتنمية المهارات، ودعم الوصول إلى الأسواق، والشراكات مع أكثر من طرف، والتخطيط والتنفيذ التشاركيين، وتبادل المعارف لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة.

وفي خضم انهيار مؤسسات الدولة بُعيد نشوب الحرب، برز القطاع الخاص في اليمن بوصفه شريان حياة حيوياً. حيث سد الثغرات في تقديم الخدمات الحيوية، وحال دون الانهيار الاقتصادي، ووفر الموارد وقدم الوظائف، بل وأسهم في بناء السلام والجهود الإنسانية. ويتحمل القطاع الخاص الآن عبء الاحتياجات الأساسية لملايين اليمنيين، بدءاً من استيراد الغذاء وتشغيل الخدمات الصحية إلى توفير الطاقة والمياه. وعلاوة على إنتاج 69% من إجمالي الناتج المحلي لليمن في عام 2020 ، شكّل القطاع الخاص العمود الفقري للتوظيف، حيث يوفر 62% من مجموع الوظائف، بل ووسع القوة العاملة في خضم الصراع.[1] وفي وقت يعمل فيه القطاع الخاص على التكيُّف مع تحديات الاقتصاد الذي مزقته الحرب، مثل اختلال الأسواق، والخدمات اللوجستية المعقدة، وبيئة الأعمال المحفوفة بالمخاطر، فإنه لا يزال منارة للقدرة على الصمود وفاعلاً رئيسيّاً في التعافي المرتقب لليمن.

وتماشيا مع إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم والاستدامة والتنمية (2023-2025).[2] تقدم هذه الاستراتيجية عوامل تمكين إستراتيجية وحلولاً تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتضم عوامل التمكين الإستراتيجية ثلاث نُهُج تهدف إلى توسيع تأثير وفعالية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل عوامل التمكين هذه في تمويل التنمية، والتحول الرقمي، والابتكار الإستراتيجي. كما تعتبر الحلول التي تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمثابة استجابات متكاملة للتنمية يوائم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موارده وخبراته بموجبها لإحداث تأثير حقيقي. ويتضمن كل حل مزيجاً من المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والتمويل، والبرامج.

وسيتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهج البرمجة على أساس المناطق، المبين في مذكرة الإستراتيجية القُطرية[3] لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وستضمن الإستراتيجية حصول النساء والشباب والفئات السكانية الأكثر احتياجاً على فرص متكافئة.

1 FCDO 2020.
2 UNDP 2023.
3 UNDP Yemen 2021.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن | لوحة معروضة للبيع، تم رسمها من قبل حرفيين يمنيين.

1. مقدمة

يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بموجب خطته الإستراتيجية (2022-2025)،[4] إلى تعزيز شراكته مع القطاع الخاص، بما في ذلك في سياقات مثل سياق اليمن، حيث يؤدي القطاع الخاص دوراً حيوياً في التعافي والتنمية بعد انتهاء الصراع. وتتمثل رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساندة القطاع الخاص بوصفه أحد محركات الاقتصاد اليمني من خلال تعزيز المشاركة النشطة للقطاع الخاص في وضع خطط التنمية، وما يتبعه من أنشطة التعافي وإعادة الإعمار. وعليه، تُعَد الشراكة مع القطاع الخاص اليمني جزءاً لا يتجزأ من برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل. وقد تعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركة ديب روت DeepRoot للاستشارات لتطوير استراتيجية مشاركة القطاع الخاص وخطة عمل استنادا على جلسات نقاش مع مختلف أطراف القطاع الخاص من أجل إثراء المشاركة المحتملة مع القطاع الخاص في مجالي التعافي وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

تقدم استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإشراك القطاع الخاص 2024 - 2026 إطاراً للمشاركة الشفافة والمستنيرة والفعالة بين المكتب القُطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن والقطاع الخاص اليمني. وقد تم صياغة الاستراتيجية بهدف إطلاق العنان لأموال القطاع الخاص لصالح التنمية في اليمن، ومواءمة إستراتيجيات العمل والعمليات والأولويات مع أولويات التنمية الوطنية والمجتمعية، وتشجيع السياسات التي تعزز التعافي الاقتصادي والتنمية الخضراء والشاملة. وهي تفترض نهجاً كليّاً وشاملاً للشراكة في كثير من المجالات الحيوية للتعافي وإعادة الإعمار، مثل: قطاع البناء والتشييد، وقطاع الطاقة الخضراء والمتجددة، والصحة، والتعليم، وصيد الأسماك، والزراعة، والأهم من ذلك، التمويل من القطاع الخاص للوصول إلى التمويل، وتسهيل المدفوعات، وتعزيز الشمولية.

ويعرض القسم (2) خلفية عن الوضع الحالي في اليمن. ويعرض القسم (3) المنهجية المتبعة في إعداد هذه الإستراتيجية. ويقدم القسم (4) تعريفات للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية، بينما يسلط القسم (5) الضوء على سياق عمليات القطاع الخاص في اليمن وأدواره وإسهاماته والتحديات التي تواجهه في أثناء فترة الصراع. ويعرض القسم (6) الرؤية والرسالة والأهداف والنتائج الإستراتيجية لإستراتيجية مشاركة القطاع الخاص هذه. ويصف القسم (7) العوامل التمكينية والحلول التي تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي توفر الأساس لمجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص اليمني. وتمثل مجالات المشاركة هذه في معظمها أولويات الشعب اليمني والحكومة والقطاع الخاص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرحلة إعادة الإعمار والتعافي. ويختتم القسم (8) هذه الوثيقة باقتراحات من المعنيين حول كيفية تنفيذ إستراتيجية مشاركة القطاع الخاص هذه بطريقة تضمن فُرَصاً عادلة ومنصفة للنساء والشباب والفئات المهمشة.

4 UNDP 2021.

2. خلفية عامة

تسبب الصراع في اليمن عام 2015، إضافة الى ما نتج عنه من كارثة إنسانية من صنع الإنسان هي الأسوأ في القرن الواحد والعشرين، في أضرار جسيمة ومتعددة الأوجه في البنية التحتية، والخدمات العامة، والاقتصاد، والمشهد السياسي، ونظام الحوكمة، والسلام والأمن. حيث لقي أكثر من 158 ألف شخص مصرعهم في أعمال العنف بين يناير/كانون الثاني 2015 وديسمبر/كانون الأول 2022، من بينهم 15,700 مدني قتلوا في هجمات مباشرة.[5] وقدر تقرير "عرض عام للاحتياجات الإنسانية في اليمن 2023" وجود 21.6 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، 24% منهم من النساء و51% من الأطفال و15% من ذوي الإعاقة. وفضلاً على ذلك، فإن 41% من سكان اليمن في حاجة مُلِحة، و22% في حاجة ماسة، و19% في حاجة مأساوية.[6] وفي عام 2023، أشارت التقديرات إلى أن أكثر من 80% من سكان البلد يجدون صعوبة في الحصول على الغذاء ومياه الشرب المأمونة والخدمات الصحية الكافية، في حين لم يتمكن ما يقرب من 90% من السكان من الحصول على الكهرباء العمومية.[7]

وقد سبب الصراع تعطيل المؤسسات الحكومية في الكثير من المناطق ، وهو ما أدى إلى فراغ في السلطة وانتشار الجماعات المسلحة.[8] وقد أثقلت جائحة كورونا وغيرها من الأمراض المتفشية كاهل النظام الصحي، الذي أنهكه الصراع بالفعل. وعصف الصراع بنظام التعليم في اليمن، ودمر 2,783 مدرسة، وترك جيلاً كاملاً قوامه 5.9 مليون طالب في حاجة إلى تعليم جيد، مع وجود 2.7 مليون طالب خارج المدارس و155 ألف معلم لا يتلقون رواتبهم أو حوافزهم.[9]

قدرت الدراسات أن ما بين 5000 - 6000 كيلومتر (حوالي 30%) من الطرق المعبدة في اليمن، إلى جانب حوالي 100 جسر، قد دُمرت بسبب العمليات العسكرية.[10] وتشير تقديرات التقييم الديناميكي للاحتياجات التي أجراها البنك الدولي إلى أن هناك حاجة إلى ما بين 20 إلى 25 مليار دولار على مدى خمس سنوات لتغطية احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في اليمن.[11]

ووفقاً للتقدير الديناميكي للاحتياجات، كان أسوأ الأضرار الخاصة بقطاعات معينة في قطاع الإسكان، حيث تضرر 40% من الوحدات جزئياً (39%) أو تم تدميرها بالكامل (1%). كما تأثرت قطاعات التعليم، والصحة، والنقل، والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، تأثراً شديداً، حيث تراوحت نسب الأضرار الكلية بين 29% (في قطاع النقل)، و38% (في قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية). وكان قطاعا الكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقل تأثراً إلى حدٍّ ما، حيث بلغت مستويات تضررهما 10% و 25% على التوالي.[12]

وفيما يتعلق بالحالة التشغيلية، يبدو أن قطاع الكهرباء يتحمل العبء الأكبر، إذ إن 14% فقط من المرافق تعمل بشكل جزئي على الرغم من الحد الأدنى من الأضرار المادية. وأكثر من 85% من مرافق الكهرباء معطلة تماماً، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى نقص الوقود، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في إمدادات التيار الكهربائي. وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والنقل تأثراً ملحوظاً، حيث توقف عن العمل 28% و29% من الأصول، على التوالي.[13]

وفيما يتعلق بالاحتياجات حسب القطاعات، يستحوذ قطاع الإسكان على 61% من الاحتياجات الإجمالية، حيث تتراوح بين 7.6 و9.3 مليار دولار. ويظهر قطاع الطاقة أيضاً احتياجا كبيراً، حيث تتراوح التقديرات بين ملياري دولار و2.5 مليار دولار (16% من الإجمالي)، من أجل الوقود في المقام الأول، لمعالجة الفجوات في تقديم الخدمات. وتشكل متطلبات قطاع الصحة 10% من الإجمالي. ومن ناحية المدن، تُعَد صنعاء الأكثر احتياجاً، حيث تتطلب ما بين 4.7 و5.7 مليار دولار للتعافي وإعادة الإعمار، حيث أنها تشكل 37% من الإجمالي. وتحتل تعز المرتبة الثانية حيث تحتاج من 2.2 إلى 2.7 مليار دولار (18% من الإجمالي)، وتحتاج عدن من 2 إلى 2.4 مليار دولار (16%). وعلى الرغم من صغر حجم صعدة، فإنها تمثل 4% من إجمالي الاحتياجات.[14]

وتسبَّب الصراع أيضاً في تعطيل تشغيل الموانئ البحرية والمطارات والموانئ البرية اليمنية، وتم إغلاق كثير من الطُّرق بين المحافظات، بما في ذلك طريق صنعاء - تعز - عدن. وارتفعت أسعار السلع الأساسية في اليمن - مثل: المواد الغذائية والوقود والأدوية - ارتفاعاً كبيراً، خصوصاً أن البلاد تستورد من 80 إلى 90% من هذه السلع الأساسية،[15] بسبب

5 ACLED 2023.
6 OCHA 2022.
7 المرجع السابق
8 CIPE 2023.
9 OCHA 2022، ص. 52.
10 Al-Tairi 2022
11 World Bank Group 2020.
12 المرجع السابق، ص 7
13 المرجع السابق، ص 8
14 المرجع السابق، ص 11
15 UNDP 2021، ص. 4.

تدهور قيمة العملة المحلية، والتحديات التي تواجه توافر النقد الأجنبي، واضطراب العلاقات المصرفية الدولية، وتجزؤ مؤسسات الدولة الرئيسية، مثل البنك المركزي اليمني. وكجزء من الآثار المتداعية أدت أزمات إمدادات الوقود إلى انهيار المحاصيل المنقذة للحياة، في حين أسهم التحوُّل نحو زراعة محاصيل نقدية مربحة واستخدام تقنيات الري التقليدية في النضوب السريع للموارد المائية الشحيحة. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن القات يستهلك أكثر من 40% من إمدادات المياه في البلاد.[16]

وقد بُذلت عدة محاولات لاحتواء الصراع في اليمن، بما في ذلك اتفاق ستوكهولم في عام 2018 واتفاق الرياض في عام 2019. وتحقق تقدم كبير في أبريل/ نيسان 2022 عندما أعلنت الأمم المتحدة هدنة على مستوى البلاد، وهو ما أدى إلى تخفيف ملحوظ لآثار الصراع. ومع ذلك استمر الشعب اليمني في تحمُّل عبء الصراع. فعلى الرغم من إعادة فتح مطار صنعاء، واستئناف الرحلات الجوية إلى عمان، ورفع جميع القيود تقريباً عن ميناء الحديدة، لا تزال الطُّرُق الرئيسية في داخل اليمن مغلقة. واستمر ضعف الاقتصاد اليمني، طوال عام 2022، متأثراً بعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والانفصال الفعلي للمؤسسات الاقتصادية وإصدار سياسات نقدية متنافسة، وعرقلة صادرات النفط، وفرض قيود على الواردات، وزيادة تكاليف المواد الغذائية والمواد الأساسية الأخرى، وتأثير الكوارث الطبيعية.[17] وقرب نهاية عام 2023 أدت أعمال التصعيد العسكري في البحر الأحمر إلى زيادة حادة في أسعار الشحن والتأمين إلى ميناءي الحديدة وعدن.

16 UNDP 2021, p. 9

17 OCHA 2022, p. 14.

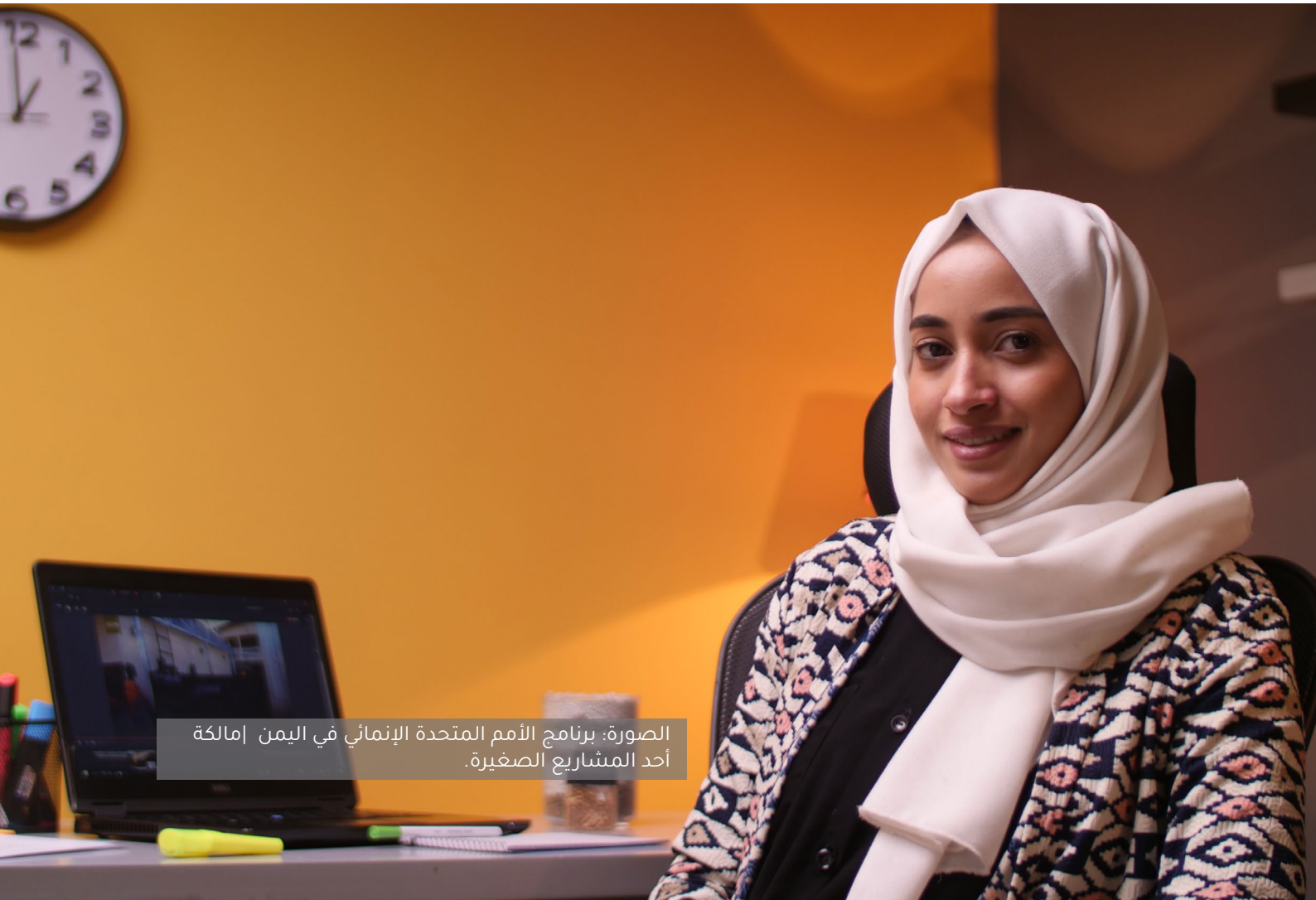

الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن |مالكة أحد المشاريع الصغيرة.

3. المنهجية

تم صياغة استراتيجة إشراك القطاع الخاص من خلال استعراض مكتبي وسلسلة من المشاورات والمقابلات مع مقدمي المعلومات الأساسيين التي أجريت مع مجموعة واسعة من ممثلي القطاع الخاص اليمني، في داخل اليمن وبالمهجر، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الحكومية. كما استهدف الاستعراض المكتبي، بالإضافة إلى استعراض الدروس والتجارب الدولية، وضع اللمسات الأخيرة على المنهجية وإثراء تصميم أدوات البحث. وأجريت جولتان من المشاورات في سياق إعداد هذه الإستراتيجية. حيث تضمنت الجولة الأولى ورشتي تشاور مع ممثلي القطاع الخاص، إحداهما في صنعاء والأخرى في عدن. وكان الهدف منها جمع رؤى وأفكار المعنيين بغية صياغة رؤية مشتركة لمشاركة القطاع الخاص في إعادة الإعمار والتعافي. وهدفت أيضاً إلى استكشاف الفُرص والتحديات والقضايا والنهج والطرائق المتعلقة بالشراكة، وأدوار ومسؤوليات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص، والموارد المطلوبة وآليات التنفيذ. وتم دمج الأفكار المستقاة من الجولة الأولى للمشاورات ومقارنتها مع وجهات نظر وآراء أكثر من 20 من مصادر المعلومات الأساسية، الذين يمثلون مجموعة واسعة من منشآت الأعمال.

وبعد صياغة الإستراتيجية، انعقدت الجولة الثانية من المشاورات مع ممثلي القطاع الخاص في عمَّان بالأردن، لاستعراض مسودة الإستراتيجية وتقديم ملحوظات ومداخلات تقييمية. وقد خضعت هذه الإستراتيجية أيضاً لاستعراضات مكثفة من جانب قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخبراء متخصصين.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن | ندى المشدلي أثناء قيامها بإعداد نظام إعادة التدوير الخاص بها.

4. التعاريف

4.1. تعريف القطاع الخاص

تعرِّف الإستراتيجية العالمية للبرنامج الإنمائي لتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة للفترة 2023-2025 القطاع الخاص بأنه منطلق تنظيمي أساسي للنشاط الاقتصادي، في اقتصاد قائم على السوق، تشكل فيه الملكية الخاصة عاملاً مهمّاً، وتدفع فيه الأسواق والمنافسة عجلة الإنتاج، وتُقاد فيه الأنشطة بروح المبادرة الخاصة وخوض غمار المخاطر.[18] ويشمل القطاع الخاص مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة في السوق العاملة، إما في الاقتصاد غير الرسمي أو في الاقتصاد الرسمي. وتعد الجهات الفاعلة التالية جزءاً من القطاع الخاص أو جهات فاعلة مهمة في السوق وممثليها الذين قد يعمل معهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن:[19]

- **المؤسسات التجارية والهادفة للربح في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي أيًّا كان حجمها:** بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المحلية الكبيرة، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمستثمرين، والمؤسسات الاجتماعية، وغيرها.
- **مؤسسات تابعة للشركات:** المنظمات المستقلة التي تقدِّم المِنَح، ذات العلاقات الوثيقة بالشركة التي تقدم الأموال. وبعض الشركات لديها برامج للتبرع المباشر للشركات بدلاً من المؤسسات؛ بعضها لديه للشركات وللمؤسسات.
- **جمعيات وائتلافات وتحالفات الأعمال:** بما في ذلك وُسطاء الأعمال والمحاورون مثل غرف التجارة والصناعة، وجمعيات الأعمال، والتحالفات المبتكرة، والموائد المستديرة التجارية، وأسواق الأوراق المالية، والجيل الجديد من التعاونيات.
- **مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة:** المملوكة كليّاً أو جزئيّاً للحكومة وتزاول أنشطة تجارية في إطار نظام السوق المفتوحة.

4.2. تعريف مشاركة القطاع الخاص في اليمن

بشكل عام، يمكن تعريف مشاركة القطاع الخاص بأنها نشاط يسعى إلى إشراك القطاع الخاص في التنمية الموجهة نحو تحقيق النتائج.[20] وعلى الرغم من وجود كثير من الأطراف الفاعلة التي قد تقود مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك الحكومات الوطنية أو المحلية ومنظمات التنمية الدولية، فمن المنتظر من هذه الأطراف أن تقدم إسهامات متساوية مع القطاع الخاص في أنشطة التنمية التحويلية والتمكينية والمستدامة والمنصفة.[21] ويتسم نطاق مشاركة القطاع الخاص في التعاون الإنمائي بالاتساع شاملاً كلّاً من الشراكات غير الرسمية والهياكل الرسمية، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.[22] وقد اقترحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قائمة شاملة من الطرائق تضم خمسة أنواع رئيسية من المشاركة: تبادل المعرفة، وحوار السياسات، والمساعدة الفنية، وبناء القدرات، والدعم المالي.[23] وتطرح كل طريقة أدوات عملية مثل الشبكات متعددة أصحاب المصلحة لتبادل المعارف أو تمويل البحوث. ومع ذلك، هناك طُرُق أخرى قيِّمة للمشاركة، مثل المشاورات الاستكشافية، والتوفيق بين فرص العمل، والدعوة إلى ممارسات الأعمال المسؤولة.[24]

يعرِّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشراكة بأنها "اتفاق أو ترتيب طوعي وتعاوني بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص، فضلاً على كيانات أخرى محتملة، يتفق فيه جميع المشاركين على العمل معاً لتحقيق غرض مشترك، أو الاضطلاع بمهمة محددة وتقاسم المخاطر والمسؤوليات والموارد والفوائد. ولا يوجد في هذه الشراكة ما من شأنه أن يجعل من طرفٍ وكيلاً عن طرف آخر أو ينشئ شراكة 'قانونية' أو شركة مشتركة بين الطرفين. ولا يملك أي من الطرفين سلطة إلزام الطرف الآخر أو التعاقد باسمه أو إنشاء مسؤولية ضد الآخر بأي شكل من الأشكال".[25]

18 UNDP 2023.

19 لا يُعَد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنشطة المتفرقة وغير التجارية المدرة للدخل التي يقوم بها الأفراد من أنشطة القطاع الخاص.

20 OECD 2016b

21 Swiss Agency for Development and Cooperation 2021.

22 OECD 2016b

23 OECD 2016a

24 DCED 2019.

25 UNDP 2022، ص. 98.

في هذه الوثيقة، تشير **"مشاركة القطاع الخاص في اليمن"** إلى العملية التي **يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بموجبها **مع القطاع الخاص اليمني في اليمن وبالمهجر** بغية تحقيق أهداف إنمائية ذات منفعة متبادَلة في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في اليمن. وتنطوي على مشاركة نشطة من القطاع الخاص بوصفه شريكاً إنمائيّاً رئيسيّاً.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن | امرأة تعمل من أجل إتقان حرفة الخياطة ضمن مشروعها الصغير.

5. السياق العام للقطاع الخاص في اليمن

منذ بداية الصراع، وفي ضوء ما له من تأثير على مؤسسات الدولة، أدى القطاع الخاص في اليمن دوراً بالغ الأهمية في سد الفجوة في تقديم الخدمات العامة، وساعد في الحيلولة دون الانهيار الكامل للاقتصاد اليمني، وقام بتوفير الموارد وفُرص العمل، وأسهم في بناء السلام والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.

لطالما كان القطاع الخاص في اليمن مزوِّداً رئيسيّاً للسلع والخدمات الأساسية، مثل الغذاء والصحة والطاقة والمياه والتعليم وغيرها. وفي سياق التصدي لخطر المجاعة، تمكّن القطاع الخاص من الحفاظ على عمل قطاع الصناعات الغذائية وسط تحديات متزايدة، وكان القطاع الخاص أيضاً أكبر مستورد للأغذية في البلاد، حيث استورد، على سبيل المثال، 85% من 6.1 مليون طن من الأغذية في عام 2020.[26] وفي قطاع الصحة، دعم القطاع الخاص المستشفيات والعيادات بالمستلزمات والمعدات الطبية، وأطلق مبادرات صحية مثل إنشاء بنك الأدوية اليمني في عام 2018 والمبادرة العالمية ضد كوفيد-19 في اليمن.[27] وكان القطاع الخاص أيضاً المزود الرئيسي للطاقة، وكان مزوِّداً رئيسيّاً للمياه النظيفة الصالحة للشرب، وخصوصاً في المناطق الحضرية التي لا تغطيها المؤسسة العامة للمياه أو في الريف.[28]

> "من الأهمية بمكان أن يتبنى القطاع الخاص أجندة تنمية تركز على قيادة المجتمعات المحلية، وليس فقط على تحقيق الربح. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توظيف القوى العاملة والحفاظ على البيئة وتوطين الصناعات الغذائية والزراعية وفقاً لرؤيةٍ وأهداف واضحة".[29]

أسهم القطاع الخاص في 69% من إجمالي الناتج المحلي لليمن في عام 2020 مقارنة بنسبة 50% في عام 2015، وكان أكبر المساهمين في الاقتصاد بشكل عام، وفي القطاعات الاقتصادية الرئيسية بشكل أكثر تحديداً.[30] فعلى مدى فترة الصراع، على سبيل المثال، أسهم القطاع الخاص بثبات الأسعار بنسبة 100% في قطاع الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، و91% في قطاع الصناعات التحويلية، و70% في قطاع البناء والتشييد، و68% في قطاع الخدمات.[31] وبالإضافة إلى توفير الموارد المالية - مثل الإيرادات الضريبية والنقد الأجنبي - كان القطاع الخاص أكبر مصدر للتوظيف في اليمن. وفي حين كان 70% من جميع الوظائف في عام 2015 من نصيب القطاع الخاص، قدرت مسوح استقصائية حديثة أن 62% من شركات القطاع الخاص احتفظت بموظفيها، وأن 21% من شركات القطاع الخاص سجلت زيادة في عدد موظفيها الدائمين في خلال فترة الصراع.[32]

> "يمكن أن يقيم القطاع الخاص بالمهجر شراكات اقتصادية وتجارية مع القطاع الخاص الدولي[33]. وفي الواقع، ذكر أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من القطاع المصرفي أن المهاجرين اليمنيين في الخارج يشكلون كتلة مالية كبيرة[34]. ويمكن أن يكون للقطاع الخاص بالمهجر دور مؤثر في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار من خلال الاستثمارات في اليمن، شريطة تقديم ضمانات كافية له."[35]

وعلى الرغم من نمو القطاع الخاص، لكنه لا يزال يواجه كثيراً من التحديات. فمن ناحية، تمكن جزئيّاً من التكيف مع المتطلبات المتغيرة للواردات والنقل الداخلي وبنية الطرق التحتية المتضررة.[36] ومن ناحية أخرى، كشفت المشاورات أن القطاع الخاص لا يزال يواجه تحديات هائلة في بيئة الأعمال بشكل عام، وتشمل التحديات التغير في الطلب، واختلال الإمدادات، واختلال ديناميكيات السوق، والقيود المفروضة على الواردات، وتعقيدات النقل البري، مثل الرسوم التي تفرضها السلطات المتعددة، وصعوبة الحصول على التمويل، وزيادة تكاليف الإنتاج، وضعف القدرة على الحصول على الطاقة، وتدهور الأمن، وتشظي مؤسسات الدولة، وهو ما يؤدي إلى تضارب السياسات والازدواج الضريبي.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك انعدام مستمر للثقة بين القطاع الخاص والقطاع العام والمانحين الدوليين. فمنذ اندلاع الحرب، ظلت القطاعات في اليمن تعمل منكفئة على ذاتها، بعضها معزولٌ عن بعض، وكذلك كان كل قطاع مرتبطاً بمصالحه وطموحاته الخاصة به، وأدى ذلك إلى انعدام الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة في اليمن: الحكومة والبنوك والقطاع الخاص، وما إلى ذلك. ومن الأمور بالغة الأهمية لإعادة إعمار اليمن استعادة الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة.

26 HSA Group Yemen and DeepRoot 2023.
27 المرجع السابق
28 Proximity International and DeepRoot 2023.
29 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 10
30 HSA Group Yemen and DeepRoot 2023
31 المرجع السابق
32 FCDO 2020.
33 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 13
34 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 11
35 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 12
36 HSA Group Yemen and DeepRoot 2023.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن | يتلقى مُربو النحل الدعم والتدريب في مجال سبل العيش.

6. الرؤية والرسالة والنواتج الإستراتيجية

6.1. الرؤية

تتمثل رؤية استراتيجية مشاركة القطاع الخاص في إقامة شراكة ديناميكية وشاملة مع القطاع الخاص اليمني في الداخل وفي الشتات. وسيسعى هذا إلى إطلاق العنان لرأس المال الخاص ومواءمة استراتيجيات الأعمال مع أولويات التنمية الوطنية والمجتمعية، مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية اقتصادية شاملة وخضراء، وخلق فرص العمل والمساهمة في تحسين مستويات المعيشة لجميع الشعب اليمني. ومن شأن بيئة السياسات الوطنية ودون الوطنية الداعمة أن تقلل من المخاطر وتعزز تنمية القطاع الخاص.وعلى مدى السنوات الثلاث القادمة (2024-2026)، ستُسهم إستراتيجية مشاركة القطاع الخاص في المجالات الثلاثة ذات الأولوية للبرامج في إطار مذكرة الإستراتيجية القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن:

1. تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية الخضراء الشاملة.
2. الحفاظ على هياكل الحوكمة على المستوى المحلي في اليمن وتدعيمها، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص والتنمية.
3. دعم تدابير بناء الثقة وعمليات السلام الوطنية والمحلية، بما في ذلك التركيز على المجالات المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي وعمليات القطاع الخاص، وإشراك القطاع الخاص في عمليات السلام ذات الصلة بالاقتصاد.

6.2. الرسالة

تتمثل مهمة استراتيجية مشاركة القطاع الخاص في مساعدة اليمن على دعم مساهمات القطاع الخاص في التخفيف من آثار الصراع، وتحقيق استقرار الاقتصاد، والاستثمار في تحسين تقديم الخدمات ومواءمة الأنشطة والاستثمارات مع الانتعاش الاقتصادي الشامل والأخضر وأولويات التنمية. سيتم تحقيق ذلك من خلال:

1. تعزيز الشراكات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص اليمني لزيادة إسهاماته ومشاركته في جهود إعادة الإعمار والتعافي للتخفيف من آثار الصراع، وتحقيق استقرار الاقتصاد، وتحسين مستويات المعيشة وتقديم الخدمات للشعب اليمني؛
2. دعم إنشاء بيئات سياسات وأُطر تنظيمية تمكينية على الصعيدين الوطني والمحلي، من خلال تيسير الحوار والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛
3. نشر ودعم آليات التمويل المبتكرة.[37]

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنظر لمكانته المتميزة في اليمن وبرامجه السابقة والحالية، وتماشياً مع توجهه الإستراتيجي (2023-2025)،[38] سيتبع نهجاً متكاملاً للمشاركة في قضايا القطاع الخاص - عاملاً في المراحل الأولية (السياسات الكلية)، والمراحل المتوسطة (خدمات السوق المتوسطة والتجارة والدعم المؤسسي) والمراحل النهائية (الأعمال والقدرات الإنتاجية على المستوى الجزئي)، مع مراعاة التحديات والاحتياجات المحددة التي يواجهها القطاع الخاص في اليمن.

37 UNDP 2012.
38 UNDP Yemen 2024.

6.3. النواتج الإستراتيجية

لدى استراتيجية إشراك القطاع الخاص ثلاث نواتج استراتيجية:

1. إطلاق العنان للاستثمارات الخاصة المحلية والدولية وآليات التمويل المبتكرة للتعافي وإعادة الإعمار والتنمية والسلام في اليمن
2. مواءمة إستراتيجيات العمل والعمليات والأولويات اليمنية مع الأولويات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام على الصعيدين الوطني والمجتمعي.
3. تشجيع السياسات التي تعزز التعافي الاقتصادي والتنمية الخضراء والشاملة للجميع.

سينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النواتج الإستراتيجية الثلاثة من خلال نهج الإدارة التكيفية المستند إلى الجوانب الأربعة المهمة المدرجة أدناه، والواردة بمزيد من التفصيل في مذكرة الإستراتيجية القُطرية الخاصة باليمن. بما في ذلك:[39]

1. إعداد برامج واسعة النطاق على أساس المناطق
2. إعداد برامج تراعي ظروف الصراعات
3. التجريب والتكرار والابتكار
4. الحضور المحلي

39 UNDP 2021.

الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن | تركيب ألواح الطاقة الشمسية في مستشفى الرازي - خنفر، أبين.

7. عوامل التمكين والحلول التي تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لتوسيع تأثير الاستراتيجية العالمية لتنمية القطاع الخاص والشراكة في تعزيز مساهمات القطاع الخاص الهادفة لتحقيق المرونة وأهداف التنمية المستدامة، يطبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة عوامل تمكينية استراتيجية وستة حلول مميزة.

تعمل عوامل التمكين الاستراتيجية على زيادة تأثير وفعالية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع القطاع الخاص. وهي تشمل تمويل التنمية والرقمنة والابتكار الاستراتيجي. وتمثل الحلول المميزة استجابات متكاملة للتنمية يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواءمة موارده وخبراته لتحقيق النتائج. وهي تشمل الفقر وعدم المساواة، والحوكمة، والقدرة على الصمود، والبيئة، والطاقة، والمساواة بين الجنسين. ويتضمن كل حل مزيجاً من المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية والتمويل والبرامج، وله القدرة على فتح مسارات لتحقيق التنمية المستدامة، وإن كان ذلك مع إدراك أنه لن ينجح أي حل بمفرده.[40]

تشمل خدمات السياسات والبرامج المتكاملة عوامل التمكين والحلول المميزة وتربطها، وتدعمها عدد من عروض الخدمات المواضيعية لتوفير الخبرة ودعم التنفيذ. تم تخصيص عروض الخدمة لاستراتيجية مشاركة القطاع الخاص للاستجابة للتحديات والفرص التي حددها القطاع الخاص في اليمن، بناءً على المشاورات والمقابلات والأبحاث المكتبية.

40 UNDP 2023.

الشكل 1: نظرة عامة على عروض خدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بمشاركة القطاع الخاص في اليمن

العامل التمكيني: التمويل الإنمائي
عرض الخدمة بشأن: إطلاق التمويل الخاص ومواءمة العمليات التجارية مع أهداف التنمية المستدامة

تحديد فرص الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وتعزيزها
تطوير حلول تمويل ابتكارية
تعزيز منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة
مواءمة العمليات التجارية مع أولويات التنمية الوطنية والمجتمعية لتحسين أداء الأثر وتحقيق قيمة طويلة الأجل للشركات والأفراد والكوكب
مساندة بيئة مؤاتية على صعيد السياسات للاستثمار في أولويات التنمية الوطنية والمجتمعية

حلول ذات بصمة: البيئة والطاقة
عرض الخدمة بشأن: أنظمة السلع الغذائية والزراعية
عرض الخدمة بشأن الطاقة من أجل التنمية

العامل التمكيني: التحول الرقمي
عرض الخدمة بشأن: الشمول المالي والتحول الرقمي

الشمول المالي
زيادة سبل الوصول إلى الأسواق
تسخير التكنولوجيا لتحفيز التنمية

حلول ذات بصمة: اللامساواه
عرض الخدمة بشأن:
وظائف للنساء ملائمة لمتطلبات المستقبل وقادرة على الصمود

حلول ذات بصمة البرنامج الإنمائي: الفقر وعدم المساواه
عرض الخدمة بشأن: صندوق الاقتصاد غير الرسمي
عرض الخدمة بشأن: التجارة وسلاسل القيمة

النمو الاقتصادي الشامل
النقل
قطاع الصناعة

حلول ذات بصمة: الحوكمة
عرض الخدمة بشأن: برنامج عمل للتغيير التحويلي من خلال سيادة القانون والموارد البشرية

تهيئة بيئة قانونية وسياسية مواتية
بناء الثقة
الحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي
الشراكات والروابط بين أصحاب المصلحة المتعددين

حلول ذات بصمة: الصمود
عرض الخدمة بشأن: تعاف قادر على الصمود

بنية تحتية قادرة على الصمود
قطاع خاص قادر على الصمود
قوى عاملة قادرة على الصمود من أجل التنمية
خدمات صحية قادرة على الصمود

عرض الخدمة بشأن: حلول تأمينية مرنة

7.1. العامل التمكيني: التمويل الإنمائي

يتألف العنصر المحوري لعامل التمويل الإنمائي التمكيني من الحلول التي يقدمها مركز التمويل المستدام. وتشمل هذه الحلول 4 مجالات خدمية و23 كفاءة، تغطي التمويل المتوائم مع أهداف التنمية المستدامة في مجالات الضرائب، وإعداد الموازنات، والديون، ومخاطر التمويل، والتأمين، والتمويل المختلط، والاستثمار التجاري، والشمول المالي، والعمليات التجارية، والتمويل الرقمي، والتكنولوجيا المالية، وغيرها من المجالات.[41]

عرض الخدمة بشأن: إطلاق التمويل الخاص ومواءمة العمليات التجارية مع أهداف التنمية المستدامة

1. تحديد فرص الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وتعزيزها

يوظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرته في مجال إعداد السياسات والبرامج الإنمائية، في الجمع بين بيانات التنمية ومقاييس الاستثمار لترجمة أولويات التنمية إلى فرص تجارية، وهو ما يحقق الربح والأثر الإنمائي المستدام على حد سواء. ويتضمن عرض الخدمة هذا تحديد مجالات الفُرص الاستثمارية، من خلال خرائط مستثمري أهداف التنمية المستدامة، وترجمة الفُرص إلى مجموعة مشروعات قابلة للاستثمار جاهزة للتنفيذ. ففي اليمن، على سبيل المثال، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع خطة الاستثمار في الطاقة المتجددة والتعافي في اليمن، والتي ستكون بمثابة منصة لتعبئة الاستثمارات اليمنية والدولية العامة والخاصة في مشروعات الطاقة المتجددة.

2. تطوير حلول تمويل ابتكارية

في شراكة وثيقة مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، سيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاهداً لتعزيز سُبل الحصول على رأس المال الحيوي للاستثمارات التي تتماشى مع الأولويات الوطنية والمجتمعية في اليمن. وسينصَبُّ التركيز الرئيسي على تصميم آليات مالية مبتكرة لمعالجة قضايا معينة في السوق تفاقمت بسبب الصراع الدائر. ومن خلال مزيج إستراتيجي من إستراتيجيات تخفيف المخاطر وأدوات التمويل الرقمي المتطورة، سيستهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن تخفيف اختلالات السوق، مع تعزيز قدرة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والنساء والشباب على الصمود في مواجهة الشدائد. ومن خلال إعطاء الأولوية لتدابير تخفيف المخاطر والاستخدام الإستراتيجي لرأس المال، سيهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعبئة الموارد بفعالية من أجل الاستثمارات الوطنية والمجتمعية في اليمن، على نحو يفضي إلى إحداث تأثيرات ملموسة على حياة الشعب اليمني والنساء والشباب وسط ظروف صعبة. وفضلاً على ذلك، فإن نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المراعية للمخاطر، المدعوم بالتحول الرقمي، سيعمل بنشاط على تمكين القطاع الخاص في اليمن من خلال تحسين إمكانية الحصول على الأموال المجمعة والعالمية. ولا تسعى هذه المبادرات مجتمعة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فحَسْب، لكنها تسهم أيضاً في بناء اقتصاد أكثر شمولاً وقدرة على الصمود في اليمن، على الرغم من التحديات السائدة الناجمة عن الصراع وعدم الاستقرار. ولتحفيز منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على العمل في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تصميم نماذج أعمال وتمويل مبتكرة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمنشآت والمشروعات غير الرسمية، لا سيما تلك المملوكة للنساء والشباب، ومن ثَم تحسين نواتجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشمل المساندة في هذا المجال التمويل الرقمي لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والشمول المالي الرقمي للمنشآت والمشروعات غير الرسمية، والتسجيل الرقمي للمنشآت، فضلاً على تقديم مزيد من الحوافز لمنشآت الأعمال غير الرسمية للانتقال إلى القطاع الرسمي.[42]

> "من الإسهامات المحورية للقطاع الخاص في اليمن تشجيع الحلول المالية المبتكَرة وتعبئة الأموال اللازمة لمرحلة التعافي وإعادة الإعمار، شريطة وجود ضمانات كافية وبيئة أعمال اقتصادية واستثمارية مشجِّعة."[42]

وكمثال على استخدام حلول التمويل المبتكرة في اليمن، قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود إنشاء صندوق ضمانات التأمين ضد مخاطر الحرب في 2022/2021، ونجح في التوصل إلى اتفاق مع اتحاد شركات التأمين حيث استطاع توفير ما يقدَّر بنحو 114 مليون دولار سنويّاً من تكاليف التأمين ضد مخاطر الحرب لليمن. وفي مثال آخر، أمن برنامج حصول وزارة الكهرباء والطاقة على خدمات استشارية قانونية في عام 2023 للمساعدة في إبرام أول اتفاقية لشراء الكهرباء مع منتج مستقل للطاقة المتجددة.

3. تعزيز منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

في اليمن تُعَد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة هي الشكل السائد للأعمال والمصدر الرئيسي لفُرص العمل، وخصوصاً للفقراء والفئات الأكثر احتياجاً في مجتمعاتهم المحلية، وكثير منهم يعملون بالقطاع غير الرسمي. ويمكن لهؤلاء مجتمعين أن يصبحوا محركاً قويّاً للتنمية المستدامة.

41 المرجع السابق

42 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 19

وبالاعتماد على محفظة أعمالة الواسعة مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم ، سيساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز نماذج عمل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز نواتجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتسهيل التمويل المبتكر، لتحفيزها على العمل في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. على الصعيد العالمي، ساعد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في توجيه برنامج تسريع أهداف التنمية المستدامة، الذي عمل مع أكثر من 50 شركة في مناطق مختلفة مع المزيد من المبادرات الجارية. وفي الدنمارك، يأخذ برنامج تسريع أهداف التنمية المستدامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في رحلة ابتكار مدتها ستة أشهر تدعمها لتصميم واحد أو أكثر من حلول الأعمال المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. منذ عام 2017، ومن خلال برنامج Impact Venture Accelerator، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 33 برنامجًا مع أكثر من 400 مشروع مؤثر مشارك من 47 دولة. يخطط برنامج تسريع وظائف النمو الأخضر لدعم 800 شركة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر والأردن والمغرب وتونس لتسريع النمو الأخضر مع خلق 4000 فرصة عمل وتمكين مصادر إيرادات جديدة وخضراء.وسيساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جمعيات الأعمال لتقوية قدراتها، وسيساند إنشاء وتوسيع وسطاء لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مثل حاضنات ومسرعات الأعمال، ووكالات تنمية منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما سيساند برنامج الأمم المتحدة الإنمائيإنشاء منصات على أساس المناطق يمكنها الجمع بين أصحاب المصلحة من القطاعَيْن - العام والخاص - لإجراء حوار والمشاركة في وضع سياسات وإستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة والمشاركة في تنفيذها ومتابعتها. ويسلّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بالأهمية الإستراتيجية لتعزيز منشآت الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم المملوكة للنساء، بما في ذلك دعم التمويل والتمثيل.

4. مواءمة العمليات التجارية مع أولويات التنمية الوطنية والمجتمعية لتحسين أداء الأثر وتحقيق قيمة طويلة الأجل للشركات والأفراد والكوكب

سيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائيعلى بناء قدرة مؤسسات القطاع الخاص في اليمن، لاسيما المملوكة للنساء والشباب، على الصمود في مواجهة الأزمات والصدمات، من خلال تقوية قدراتها على الحد من مخاطر الكوارث والتكيُّف مع المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شركات القطاع الخاص من جميع الأحجام، لمواءمة عملياتها وقراراتها التجارية والاستثمارية مع أولويات التنمية الوطنية والمجتمعية، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة، من خلال بناء القدرات في مجال إدارة الأثر ومعايير الأثر لأهداف التنمية المستدامة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تساعد المستثمرين والمؤسسات في دمج الاستدامة في ممارساتهم التجارية.

5. مساندة بيئة مؤاتية على صعيد السياسات للاستثمار في أولويات التنمية الوطنية والمجتمعية

سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشركاء والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان تمثيل صوت القطاع الخاص في منتديات السياسة العامة وحصول مؤسسات الأعمال الخاصة، ولا سيما المملوكة للنساء والشباب، ورابطات الأعمال التجارية التمثيلية، على مقعد على طاولة تصميم البرامج الوطنية.

وكشفت المشاورات مع ممثلي القطاع الخاص عن الحاجة إلى وضع إستراتيجية وطنية لمنشآت الأعمال الصغيرة والأصغر من خلال شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص اليمني والهيئات الحكومية ذات الصلة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر في صنعاء في عام 2021، وأن الهيئة في مراحل متقدمة من وضع إستراتيجيتها الوطنية للمنشآت الصغيرة والأصغر.[43] وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن إحدى الوحدات الرئيسية للصندوق الاجتماعي للتنمية هي وحدة تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر،[44] التي تقود الجهود في هذا القطاع منذ أكثر من عقدين.

43 Saba Net 2023.

44 Small and Micro Enterprise Development Unit بدون تاريخ

7.2. العامل التمكيني: التحوُّل الرقمي

يستفيد عامل التحول الرقمي التمكيني من قوة التقنيات الرقمية في إيجاد حلول إنمائية شاملة وأخلاقية ومستدامة. ويهدف هذا العامل إلى سد الفجوة الرقمية، وخلق فرص اقتصادية جديدة، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم. فعلى سبيل المثال، قد يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع القطاع الخاص لإنشاء منصات رقمية للمزارعين للوصول إلى معلومات السوق والخدمات المالية.

عرض إلخدمة بشأن: الشمول المالي والتحوُّل الرقمي

1. الشمول المالي

يعاني اليمن من أحد أدنى معدلات الشمول المالي على مستوى العالم، حيث لا يمتلك حساباً في مؤسسة مالية في عام 2014 سوى 6.4% من السكان.[45] ويهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامج الشمول المالي والتحوُّل الرقمي التابع لصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، إلى تشجيع زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية في اليمن. حيث يواجه القطاع المصرفي في اليمن تحديات متعددة مرتبطة بالصراع، إلى جانب تجزُّؤ البنك المركزي، الذي أدى إلى تحديات في العمل على المستوى الوطني. وكثيراً ما تؤدي هذه التعقيدات إلى ركود الأموال وتنفير منفذي المشروعات. وفضلاً عن ذلك تواجه البنوك المحلية في اليمن صعوبات في التعامل مباشرة مع البنوك والشركات الدولية. وأصبح إنشاء اعتمادات مستندية تحدياً، حيث يتعين على شركات القطاع الخاص توفير تغطية بنسبة 100% من التسهيلات الائتمانية. ويُبرز هذا الوضع الحاجة إلى حلول مصممة خصوصاً لمعالجة الاحتياجات والتحديات المحددة للسياق اليمني.

وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى استخدام المساندة المذكورة أعلاه، بالشراكة مع القطاع الخاص، على:

- تبسيط السياسات المالية والمصرفية المعقدة في اليمن.
- دعم توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية من خلال بناء القدرات وتقديم المشورة بشأن السياسات للبنك المركزي، ودعم منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتحسين قبول حلول الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (خدمات دفع الفواتير لدى التجار، ودفع الفواتير، والمدفوعات من شخص إلى آخر، وما إلى ذلك)، والتعاون مع قطاع الخدمات المالية لتحسين منظومة الابتكار.
- تعزيز التسهيلات المصرفية وزيادة توفير القروض المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والحلول والخدمات المالية المبتكرة التي تتوافق مع الثقافة اليمنية، مثل بيع السلم[46] والتأجير التمويلي وتأجير الأصول الإنتاجية وغيرها، وهو ما قد يوجد تكاملاً بين المؤسسات المالية والمالكين في قطاعي الزراعة والثروة السمكية، وينتج عنه تنوُّع سلاسل القيمة والصناعات التجهيزية والمصانع الصغيرة للمنتجات الزراعية والسمكية، مثل الحفظ والتعليب والتعبئة والتجفيف.
- تسهيل التعامل بين البنوك اليمنية المحلية والبنوك الدولية من خلال توفير الأوراق المالية أو غيرها من الوسائل بما يضمن انسيابية حركة الأموال من اليمن وإليه، وتخفيض رسوم التحويل الدولي.
- تسهيل الحصول على التمويل الداخلي والخارجي الضروري لعمل القطاع الخاص، وتعزيز النمو والاستقرار.
- المساعدة في توفير تمويل طويل الأجل بأسعار مناسبة للبنوك لإعادة إقراض العملاء، بما في ذلك النساء والشباب.

2. زيادة سبل الوصول إلى الأسواق

يمثل الوصول إلى فرص جديدة في الأسواق والخدمات المالية أحد أهداف التنمية المستدامة السبعة، ويُعد الشمول المالي محركاً رئيسيّاً للحد من الفقر، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والنمو الشامل للجميع. ويمتلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من التقنيات الرقمية لتعزيز قدرة البائعين ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والشركات على الوصول إلى أسواق جديدة، بما في ذلك منصة a2i[47] التي تم تنفيذها في البداية في بنغلاديش. ومن خلال برنامج مساندة سُبل كسب العيش القادرة على الصمود والأمن الغذائي في اليمن، حاول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً تنفيذ منصة مبادرة A2I في اليمن،[48] وإن واجهته بعض التحديات. ويقدِّم البرنامج التحويلي للتجارة الإلكترونية الذي أُنشئ في أوغندا من خلال مختبرات التسريع التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم للتمكين من الوصول إلى أسواق جديدة من خلال الأدوات والخدمات الرقمية. من خلال العمل بشكل وثيق مع منصة التجارة الإلكترونية لجوميا فود، ربطت أكثر من 4000 بائع في سبعة أسواق في ضواحي كمبالا، لتمكينهم من تسجيل منتجاتهم عبر الإنترنت.

45 IFC 2021.
46 Islamic Bankers Resource Centre بدون تاريخ
47 Government of Bangladesh بدون تاريخ
48 South-South Network 2022.

وفي هذا المجال، يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص العمل على:

- ربط المنتجين بالمستثمرين، وكذلك المساعدة في الوصول إلى أسواق جديدة لبعض منتجات العلامات التجارية اليمنية، مثل البن والعسل والفواكه والأسماك. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيقات التجارة على الهواتف المحمولة وقواعد البيانات وبوابات الويب. ويجب، في معرض الربط بين المنتجين، إيلاء دعم المزارعين والمنتجين من النساء والشباب اهتماماً خاصّاً.

- توفير مختبرات وتكنولوجيا مراقبة الجودة لتنظيم جودة المنتجات التصديرية. حيث يلزم تحسين جودة هذه المنتجات ورصدها باستخدام تكنولوجيات جديدة. فعلى سبيل المثال، يتميز العسل اليمني بجودة عالية بشكل عام، ولكن يجب أن يكون هناك مختبر لفحص جودة العسل والمساعدة في فرز المنتج إلى عدة فئات بناء على الجودة التي ستقرر السعر أيضاً.

3. تسخير التكنولوجيا لتحفيز التنمية

البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع أنحاء اليمن ليست على وتيرة واحدة من حيث التطوُّر والتقدُّم. ففي حين تتمتع الأجزاء الشمالية من اليمن الآن بإمكانية الوصول إلى شبكة الجيل الرابع والإنترنت السريع، لا تزال الأجزاء الجنوبية من البلاد متخلفة عن الركب، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية بها متهالكة، ويشكل هذا تحدياً خطيراً حيث تُعَد الاتصالات أحد المتطلبات الرئيسية لعامل التحول الرقمي التمكيني.

وثمة حاجة إلى تحسين وإعادة تأهيل شبكات الاتصالات، بما في ذلك الإنترنت، وهي فرصة جيدة للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع الاتصالات. حيث يمكن للقطاع الخاص تنفيذ مشروعات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت، وخصوصاً في الجنوب[49]، مع إدخال خيارات تنافسية لتشجيع المنافسة في السوق.

وفي هذا المجال، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع القطاع الخاص في اليمن على:

- إنشاء منصة لتفعيل وربط برامج التنمية مع القطاع الخاص وتوحيد الخدمات التي تقدمها التسهيلات الحكومية.

- إنشاء بوابة لتوفير الموارد التعليمية لتعزيز المهارات في العمل الرقمي والتواصل. وضمان استفادة رواد الأعمال من النساء والشباب استفادة كبيرة من مثل هذه التدريبات.

- إنشاء قاعدة بيانات مركزية لتبسيط الربط الشبكي في داخل القطاع الخاص.

- إعداد قاعدة بيانات شاملة تتضمن تفاصيل العرض والطلب في سوق العمل، مع التركيز بشكل خاص على فرص العمل للنساء والشباب.

- التحديث المنتظم لقواعد البيانات الرئيسية وتبادلها بين القطاع الخاص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- تعزيز أنظمة حماية البيانات وضمان أمن المعلومات.

7.3. العامل التمكيني: الابتكار الإستراتيجي

ينطوي الابتكار الإستراتيجي على استخدام التفكير الإبداعي والمنهجي للتغلُّب على تحديات التنمية المعقدة. وهو يركز على تعزيز الحلول المبتكَرة التي لا تعالج الاحتياجات الفورية فحَسْب، بل تعالج أيضاً الأسباب الجذرية للقضايا، وهو ما يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة وإحداثاً للتحوُّل. فعلى سبيل المثال، قد يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع نماذج أعمال جديدة تجمع بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

ولكي يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حفز التمويل الموجَّه نحو حافظات الخيارات (وإحداث تحوُّل في النظام كله)، هناك حاجة إلى أدوات مالية مبتكرة جديدة وإصلاحات سياسية للتمويل. ويجب أن تعمل وفقاً لأُطر اتخاذ القرار، ومقاييس الأداء، ونماذج القيمة، والأُطر التحليلية، وهياكل الشراكة التي تختلف اختلافاً جوهريّاً عن تلك الخاصة بالسياقات المنعزلة المدفوعة بالمشروعات (على سبيل المثال: تمويل الحافظة، والاستثمار النظامي، بما في ذلك إنشاء صندوق نظامي).

ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن تقديم الدعم في المجالات الرئيسية التالية:

- إنشاء عروض مواضيعية جديدة، ودمج نهج الأنظمة والمحافظ، ومساندة وحدات الأعمال في تفعيل هذه المحافظ الجديدة وإدارتها ديناميكيّاً (على سبيل المثال: التحوُّل الحضري بعد جائحة كورونا، والسياحة المستدامة، ومستقبل العمل)؛

- دعوة الحكومات والجهات المانحة إلى اعتماد نهج الأنظمة، بما في ذلك استكشاف الأدوات المالية للاستثمارات النظامية؛

- تصميم تجارب التعلُّم لبناء القدرات، مثل التعامل مع عدم التيقن وحلحلة التحديات النظامية.

يُعَد قطاع السياحة أحد المجالات التي سلط القطاع الخاص الضوء عليها في اليمن. ولتعزيز النمو

49 الجولة الأولى من المشاورات مع القطاع الخاص في صنعاء وعدن

الاقتصادي، يمكن للقطاع الخاص بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستثمار لتنشيط السياحة المستدامة في اليمن، والاستفادة من التراث الثقافي الغني في البلاد.

"لتعزيز النمو الاقتصادي، يمكن للقطاع الخاص الاستثمار في تنشيط السياحة في اليمن من خلال تقديم جولات في المدن القديمة مع تجربة ثقافية كاملة، بما في ذلك الطعام والملابس والهدايا التذكارية." [50]

7.4. حل يحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الفقر وعدم المساواة

عرض الخدمة بشأن: صندوق الاقتصاد غير الرسمي

يُعَد صندوق الاقتصاد غير الرسمي مبادرة عالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تهدف إلى مساندة البلدان في إحداث تغيير ملحوظ في مسار الفقر والضعف وعدم المساواة، من خلال حماية الأطراف الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي، وتمكينها من الاستفادة والإسهام في مسارات التعافي والتنمية الشاملة والغنية بفُرص العمل والتنمية الخضراء، بطريقة متكاملة. ويركز صندوق الاقتصاد غير الرسمي على الشراكات ومشاركة وإدماج المجتمعات الفقيرة والمهمَّشة، بما في ذلك العمال ومنشآت الأعمال بالقطاع غير الرسمي.

وكشفت المشاورات عن اهتمام القطاع الخاص في اليمن بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإسهام في تحسين دَخْل الأُسر الفقيرة ودعم رواد الأعمال من الذكور والإناث من خلال التمويل والمساعدة الفنية للانتقال إلى القطاع الرسمي. ويمكن للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة من خلال الحد من المخاطر، إما عن طريق الضمانات وإما عن طريق غيرها من المنتجات المالية التي من شأنها أن تساعد في خفض أسعار الفائدة ومتطلبات الضمانات. ويشكل سوق المرأة في اليمن نقطة انطلاق للشراكة مع القطاع الخاص، حيث يمكن للمرأة الابتكار والمطالبة بقوتها بوصفها رائدة أعمال.

يواجه رواد الأعمال كثيراً من التحديات. فإلى جانب افتقار رواد الأعمال إلى المهارات التجارية المهمة، هم عادة ما يكونون أقل إلماماً بالقوانين ذات الصلة، مثل الضرائب والجمارك. ويؤدي هذا بهم إلى البقاء في القطاع غير الرسمي، أو الوقوع ضحايا للجهل بالقوانين وتكبُّدهم نفقات غير ضرورية، خصوصاً إذا كان ممثلو السلطة المختصة أقل دراية بالقوانين ذات الصلة. ومن شأن العمل في بيئة غير حاضنة للمشروعات الصغيرة والأصغر، والإجراءات والمتطلبات المعقدة، خصوصاً من قِبَل كبار العملاء والمنظمات غير الحكومية الدولية، أن يزيد معدل الفشل.

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- إنشاء صندوق تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة والأصغر، والدخول في شراكة مع القطاع الخاص في التصميم المشترك لهذا الصندوق وتنفيذه وتمويله.[51]
- دعم المؤسسات غير الرسمية للتحوُّل إلى مؤسسات رسمية من خلال بناء القدرات والحلول الرقمية المبتكَرة.
- دعم رواد الأعمال من الذكور والإناث في رحلتهم للانتقال إلى القطاع الرسمي من خلال المنح أو القروض للمشروعات الصغيرة والمستدامة، مع قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم منتجات مالية لتقليل المخاطر.
- توفير التدريب لبناء القدرات لأصحاب منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مهارات ريادة الأعمال الأساسية والمتقدمة، والقوانين ذات الصلة، ومعايير وإجراءات ممارسة الأعمال، ومعايير الجودة الدولية، والحقوق والالتزامات أمام السلطات المختصة.
- بناء قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وفقاً للشروط والمعايير التي وضعتها المنظمات الدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة من المشاركة بشكل أكبر في تنفيذ المشروعات المموَّلة من الخارج. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من المنظمات غير الحكومية الدولية تصميم المشروعات التي يمكن أن تنفذها منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

عرض الخدمة بشأن: التجارة وسلاسل القيمة

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع الشركاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التجارة وسلاسل القيمة. ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النهج المتكامل والشامل إزاء القطاع الخاص وبرامج التجارة، ويسعى إلى معالجة الاختناقات، والاستفادة من الفُرص المتاحة من خلال تطوير القدرات على المستوى الكلي (مثل إصلاحات على صعيد السياسات والبيئة التنظيمية) والمستوى الوسيط (الدعم المؤسسي) والجزئي (مثل منشآت الأعمال، ولا سيما منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة) لتعزيز التغيير المنهجي في طريقة عمل الأسواق.

ويتبع هذا العمل نهجاً لتكوين نظام بيئي من القاعدة إلى القمة بدلاً من القمة إلى القاعدة، مشجعاً تعاونيات

50 مقابلة مع أحد ممثلي القطاع الخاص

51 مسودة رؤية القطاع الخاص لمرحلة إعادة الإعمار الذي أعدها الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في عام 2023

الأعمال التجارية وإقامة هياكل تجارية مستدامة، مثل تعزيز جمعيات الأعمال أو الغرف التجارية. ويستند عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التجارة إلى خبرته الطويلة في مجال سلاسل القيمة وبرامج التجارة على نطاق المنظمة، بما في ذلك: برامج تطوير الموردين، وتخضير سلاسل القيمة الغذائية وسلاسل القيمة لأهداف التنمية المستدامة، وبرنامج السلع الأساسية الخضراء، ومبادرات دعم التكامل الإقليمي والشراكات العالمية. ومن بين الأمثلة على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن المتعلق بالتجارة وسلاسل القيمة: العمل في إطار مشروع "تعزيز الصمود المؤسسي والاقتصادي في اليمن" الذي يعمل على تقوية الروابط/فرص التعاون بين منشآت الأعمال الأصغر والصغيرة والمتوسطة، والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الأصغر المشاركة في سلاسل القيمة، فضلاً على زيادة إمكانية حصول الوكلاء الاقتصاديين في سلاسل القيمة الواعدة على الخدمات المالية على نحو خالٍ من المخاطر.[52]

1. النمو الاقتصادي الشامل

يواجه القطاع الخاص في مجال التنمية الاقتصادية الكثير من التحديات ذات الأثر العميق على عملياته ونموه. وتتراوح هذه التحديات من النظرة المجتمعية إلى التعقيدات المالية وما هو أكثر من ذلك أيضا. ويتمثل أحد هذه التحديات في الخطاب السلبي المحيط بالقطاع الخاص، حيث يؤدي هذا التصور إلى الرفض المجتمعي للقطاع الخاص وإلقاء اللوم عليه، وهو ما يعوق قدرة القطاع الخاص على الإسهام الفعال في التنمية، خصوصاً في قطاع التمويل الأصغر حيث ترفض الغالبية العظمى من العملاء الحصول على قروض بفوائد ربوية. وكان لتدهور سعر صرف العملة إلى جانب مضاربات شركات الصرافة على العملة الصعبة عواقب متعددة الأوجه، بما في ذلك تقلبات الأسعار، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان على منشآت الأعمال والعملاء سداد القروض. وقد أدى انخفاض قيمة العملة المحلية إلى إضعاف القوة الشرائية للمستهلكين، وهو ما جعل معظمهم يعتمدون على مساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية.

وتجدر الإشارة إلى بعض تدخلات برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي السابقة والتي تستهدف التعافي وإعادة الإعمار، حيث شارك البرنامج مع كتلة القطاع الخاص في إطار شبكة مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال، بهدف حشد الجهود من أجل التعافي وإعادة الإعمار عبر ثمانية قطاعات اقتصادية، تشمل قطاعي الزراعة والصناعة.[53] وكشفت مشاورات المائدة المستديرة أيضاً أن القطاع الخاص في اليمن يمكنه كذلك الشروع في مشروعات جديدة من خلال الاستفادة من المواد الخام المنتجة محلياً، مثل السمسم والبن والعسل والأسماك والخضروات والفواكه وسلاسل القيمة الزراعية. ويحرص القطاع الخاص أيضاً على الإسهام في عملية السلام للتأكد من أن أي اتفاق سلام من شأنه إرساء الأساسات للاستقرار الاقتصادي والرخاء في اليمن.

وعليه فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- إشراك القطاع الخاص اليمني في أي مفاوضات مقبلة بشأن الاتفاقيات الاقتصادية مع الأطراف الفاعلة الدولية، لأن رؤى القطاع الخاص يمكن أن تعزز المسار الاقتصادي لعملية التفاوض وتضمن توافق الاتفاقات بشكل أفضل مع المنفعة العامة لليمن.
- زيادة وعي المجتمع بالدور الحيوي للقطاع الخاص في التنمية.
- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والعمل على معالجة تجزُّؤ السياسة النقدية من خلال تقديم الدعم الفني لجهود تنسيق السياسة النقدية وإعادة توحيد البنك المركزي في نهاية المطاف.
- اتخاذ خطوات عملية لإنشاء سوق الأوراق المالية[54] التي طال انتظارها لجذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد وتحسين الحوكمة وإتاحة الفرص للمدخرين والمستثمرين.
- تشجيع الأنشطة الموجَّهة للتصدير وذات القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والثروة السمكية.

2. النقل

تعرضت الموانئ وشبكة النقل في اليمن لأضرار بالغة بسبب الصراع وتأثرت بعمليات التضييق والحصار. فعلى سبيل المثال، وفقاً لتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتطلب إعادة تأهيل الحديدة والصليف ورأس عيسى حزمة استثمارية بقيمة 46,570,000 يورو تنفذ على ثلاث مراحل.[55]

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- أنشطة مناصرة ووساطة من جانب القطاع الخاص لفتح الطُّرق والحفاظ على سلامة حركة البضائع.
- تنمية فرص الشراكة بين القطاعَيْن - العام والخاص - للاستثمار في بناء وتشغيل البنية التحتية للنقل، مثل الموانئ البحرية والمطارات، بما في ذلك السياسات والضمانات اللازمة لهذه الشراكات والاستثمارات.
- الدعوة إلى إزالة أي قيود على الموانئ البحرية اليمنية لخفض رسوم النقل والتأمين البحري المرتفعة.

52 UNDP Yemen. n.d.
53 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 2
54 Reuters 2010.
55 UNDP 2021، ص. 52.

3. قطاع الصناعة

ألحق الصراع أضراراً بالمناطق الصناعية خصوصاً في عدن والحديدة والمكلا. وأصبح استيراد المواد الخام أكثر صعوبة بسبب عدة عوامل تتعلق بالصراع. وأدت هذه الصعوبة في جلب المواد الخام إلى ركود أنشطة الأعمال، التي أُغلق بعضها أو انتقل إلى خارج اليمن.

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- إعادة تأهيل المناطق الصناعية، وخصوصاً في عدن والحديدة والمكلا، حتى يتمكن القطاع الخاص من استخدامها لتعزيز الصناعات التحويلية.
- الدعوة إلى إزالة أي قيود على الواردات من الموانئ اليمنية.
- إعداد دراسات الجدوى وتشجيع مشروعات الإنتاج الصناعي والمصانع، بما في ذلك المنتجات الغذائية والألبان ومواد التغليف والتعبئة وأعلاف الحيوانات.
- تشجيع الاستثمار في صناعة الأسماك وتطوير تصنيع الأسماك وتعبئتها من خلال إدخال التكنولوجيا المطلوبة. ويمكن اعتبار تونة الغويزي نموذجاً في هذا المجال، حيث تمتاز بالجودة العالية، وتصدَّر إلى خارج اليمن.
- تحسين معايير الجودة للمصنعين والمنتجات اليمنية للامتثال للمعايير الدولية وتشجيع الصادرات.

7.5. حلول تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البيئة والطاقة

عرض الخدمة بشأن: أنظمة السلع الغذائية والزراعية

تشير أنظمة السلع الغذائية والزراعية إلى العمليات والجهات الفاعلة المترابطة المشاركة في إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع الغذائية والزراعية. وتُعد هذه الأنظمة أساسية للتنمية المستدامة في كثير من البلدان. وفي الأغلب تسهم إسهاماً كبيراً في اقتصاداتها وتؤدي دوراً رئيسيّاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[56]

وتشمل هذه الأنظمة كل شيء من توريد المدخلات والمستلزمات وإنتاج المحاصيل والماشية والأسماك والسلع الزراعية الأخرى إلى النقل والتجهيز وتجارة التجزئة وتجارة الجملة وإعداد الأغذية واستهلاكها والتخلص من مخلفاتها.[57] وتشمل أيضاً تطوير نماذج مبتكرة للأعمال والتمويل، بما في ذلك التمويل وتسجيل الشركات رقميّاً.[58]

فعلى سبيل المثال: يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحويل هذه الأنظمة إلى أنظمة مرنة ومنصفة وشاملة ومستدامة بيئيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً. ويتحقق هذا التحول من خلال التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، والخبرة الفنية، والشراكات، والتعلُّم، وإطلاق العنان للتمويل الخاص والعام وتحفيزهما.

مؤسسات التمويل الأصغر للقطاع الزراعي[59]

أقساط مريحة لأنظمة الضخ بالطاقة الشمسية تساوي التكاليف الشهرية لوقود الديزل

في عام 2015، تأثر كثير من المزارعين من جراء فشل المحاصيل بسبب نقص وقود الديزل. وأطلقت بعض مؤسسات التمويل الأصغر برامج تمويل أصغر لمساندة المزارعين بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية المتجددة. وعلى المزارع الراغب في الحصول على قرض أن يقدم ضماناً بنكيّاً أو تجاريا أو إيداع ذهب، أو رهن منزل أو عقارات. غير أن معظم المزارعين لم يتمكنوا من تقديم ضمانات مصرفية. وفي عام 2019، لم تتلقَّ إحدى مؤسسات التمويل الأصغر سوى 4 عملاء من المزارعين.

وبعد إدخال ضمانات التكافل، حيث يضمن المزارعون الكبار المزارعين الأصغر، زادت طلبات الحصول على دعم التمويل الأصغر. ووجدت إحدى الحسابات أن أقساط أنظمة الضخ الشمسية كانت مساوية لتكاليف استهلاك الديزل على مدى سنتين إلى ثلاث سنوات. مع العلم أنه لن يضطر أبدًا إلى دفع ثمن الديزل مرة أخرى، ذرف أحد المزارعين في أبين الدموع عندما بدأ نظام الطاقة الشمسية الذي تم تركيبه حديثًا في ضخ المياه.

تصميم التمويل الأصغر المستدام

اعتمدت إحدى مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن حلولاً مصممة خصيصًا للمزارعين. على سبيل المثال، يوفر القسط الأول من القرض نظام ضخ مياه بالطاقة الشمسية. أما القسط الثاني فيمول نظام الري بالتنقيط، مما يزيد من كفاءته. قامت المؤسسة بتوظيف مهندسين زراعيين مدربين على دراسات الجدوى وأسس العمل المصرفي للعمل في مجال التمويل الزراعي، حيث قاموا بزيارات ميدانية للمزارعين لتقديم المشورة المجانية بشأن أفضل الممارسات والآفات الزراعية وأمراض النباتات واختيار المحاصيل لزيادة الإيرادات والدخل.

56 UNDP n.d.
57 UNDP 2020.
58 IFPRI n.d.
59 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 19

عرض الخدمة بشأن: الطاقة من أجل التنمية

وبالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين، حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى العالم إنجازا كبيرا يتمثل في توسيع نطاق الحصول على الطاقة ليشمل 500 مليون شخص. وهذا يدعو إلى تسريع الاستثمارات في حلول الطاقة المتجددة الموزعة، وإعطاء الأولوية للمجتمعات الضعيفة، واعتماد نهج يركز على الإنسان، والتعاون مع الشركاء الرئيسيين، والاستفادة من مبادرة وعد المناخ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق مساهمات طموحة محددة وطنيا والانتقال العادل إلى الطاقة النظيفة.وتُعد الطاقة المتجددة ضرورة وطنية مُلِحة، وأولوية عالمية، تسهم في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة". ونظراً للصراع، تشير التقديرات إلى أن 10% فقط من اليمنيين حصلوا على الطاقة في عام 2021 في مقابل 40% في عام 2015، ولا يزال كلا الرقمين منخفضين إذا قورنا بنسبة 85% في المنطقة المجاورة.[60] لقد ألحق الصراع أضراراً بالشبكة الوطنية وأثر في جميع القطاعات. وعانت الأُسر من نقص إمدادات الكهرباء والمياه، في حين أغلقت المدارس والمراكز الصحية.

حصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على جوائز أشدين المرموقة للطاقة الإنسانية لعمله في اليمن على دعم ثلاثة مجتمعات في الخط الأمامي للصراع، من خلال خفض تكلفة الطاقة بنسبة 65%، والعمل مع النساء والشباب للتدريب وتطوير وإدارة شركات الشبكات الصغيرة للمساعدة في تزويد المنازل ومنشآت الأعمال في مجتمعاتهم المحلية بالكهرباء. وساعد المشروع 2,100 شخص على الحصول على دخل متاح للإنفاق، وساعد 10 آلاف شخص في الحصول على الطاقة المستدامة.

وبالإضافة إلى ما تسهم به الطاقة الصناعية المولدة بالوقود من تلوث الهواء، يشكل ارتفاع كلفتها عبئاً كبيراً على القطاع الخاص في اليمن. ويرجع السبب في هذه الاعتمادية إلى محدودية سُبل الحصول على مصادر الطاقة البديلة، مثل مصادر الطاقة المتجددة، وشبكة كهرباء لا يمكن الاعتماد عليها. وتعتمد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات الأعمال الكبيرة على حد سواء اعتماداً كبيراً على الطاقة الصناعية، حيث تُظهر بيانات عام 2018 استهلاكاً بنسبة 28.4% و 65.3% على التوالي.[61] ويؤدي نقص القدرة على الحصول على الطاقة إلى خنق الإنتاج لدى كثير من منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، في حين يؤدي ارتفاع تكلفة الطاقة إلى تآكل هوامش الربح لجميع منشآت الأعمال. ففي الفترة 2016 - 2018 وحدها، استهلك اليمن كمية هائلة بلغت 1019.9 مليون لتر من الوقود لتوليد الكهرباء،[62] يقدر أنها أنتجت أكثر من 2.9 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، بناء على عوامل الانبعاثات القياسية. ويُعد التحول إلى مصادر طاقة أنظف أمراً بالغ الأهمية، ليس فقط للرفاهة الاقتصادية للقطاع الخاص، بل للاستدامة البيئية لليمن أيضا.

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطات اليمنية المعنية لوضع خطة للاستثمار في الطاقة المتجددة، يتوقع إطلاقها في الربع الثاني من عام 2024.

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- تقديم الخبرة والمساعدة الفنية لإنشاء البنك اليمني للطاقة المتجددة لدعم استثمارات ومشروعات الطاقة المتجددة في اليمن.[63] ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في إعداد الهيكل المقترح للبنك، والعمل مع البنك المركزي اليمني لصياغة السياسات والجوانب الفنية الأخرى.
- تعزيز شبكات الطاقة القادرة على الصمود في المجتمعات المحلية، بما فيها النساء والشباب، من خلال توسيع إمكانية الحصول على الطاقة الشمسية لتعزيز القدرات الإنتاجية للمزارعين ومنشآت الأعمال الخاصة والأُسر.
- توفير حلول الطاقة للمنشآت الصحية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال.
- إنشاء محافظ استثمارات في مجال الطاقة المتجددة لدعم الشركات للتحول إلى الطاقة المتجددة وتقديم التسهيلات المالية للمواطنين لشراء إمدادات الطاقة وتقنياتها.

60 UNDP 2021، ص. 44.
61 الجاز المركزي للإحصاء 2020، ص 190
62 المرجع السابق، ص 202
63 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 4

7.6. حلول تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: القدرة على الصمود

في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشير القدرة على الصمود في سياق الاقتصاد والقطاع الخاص والتنمية وإعادة الإعمار، إلى إنشاء أنظمة قادرة على التكيف والتعافي والنمو بشكل أقوى في مواجهة الصدمات والضغوط. كما تنطوي على تدعيم القطاع الخاص في البيئات المتأثرة بالأزمات، وتشجيع الممارسات المستدامة، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات. ويشدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً على أهمية الشراكات من أجل التنمية القادرة على الصمود، والمستدامة، وعلى الحاجة إلى بنى تحتية قادرة على الصمود. وتهدف هذه المبادرات إلى بناء القدرات على المستويَيْن المحلي والوطني لإدارة الأصول بشكل استباقي وعلى هيئة نظام مترابط، وبالتالي تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المستقبلية.

عرض الخدمة بشأن: تعافٍ قادر على الصمود

تشمل المجالات الرئيسية لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعافي: التأهب للتعافي؛ التقييم ووضع خطط التعافي؛ إعادة بناء سبل كسب العيش وتمكين التعافي الاجتماعي والاقتصادي؛ دعم المأوى/الإسكان المجتمعي والبنية التحتية القادرة على الصمود؛ تعزيز النظم الرامية إلى تحسين فُرص الحصول على الخدمات الأساسية؛ تعزيز الطاقة المتجددة من أجل التعافي؛ تشجيع التعافي وتحقيق الاستقرار على نحو مُراعٍ للمخاطر ومُراعٍ للبيئة. ويمكن متابعة جميع مجالات العمل تلك بالشراكة مع القطاع الخاص، الذي يُعد مسهماً رئيسيّاً في تحقيق تعافٍ قادر على الصمود.

1. بنية تحتية قادرة على الصمود

شهد قطاع البناء والتشييد في اليمن نموّاً كبيراً في خلال الثلاثين عاماً الماضية قبل اندلاع الصراع في عام 2015. ومع ذلك، تكبد قطاع البناء والتشييد خسائر كبيرة في المعدات والموارد المالية والبشرية، خصوصاً بعد أن عجزت الحكومة عن دفع مستحقات المقاولين. وتوقفت العديد من شركات البناء والتشييد عن العمل تماما.

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- إنشاء صندوق دولي لمساندة إعادة الإعمار والتنمية في اليمن، يشترك في إدارته المانحون والحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- تسهيل توفير المعدات والتكنولوجيا المطلوبة في مرحلة إعادة الإعمار والتعافي.
- وضع برامج لاجتذاب المهندسين والخبراء اليمنيين، ولا سيما النساء والشباب بالمهجر، للإسهام في جهود إعادة الإعمار.
- وضع برامج لدعم صناعات الأسمنت والصلب نظراً لكونها أحد المدخلات الحيوية في إعادة الإعمار في اليمن. مع ضمان تكافؤ الفرص والمشاركة للنساء والشباب في جميع مراحل عملية إعادة الإعمار في اليمن.
- بناء قدرات قطاع البناء والتشييد لتلبية المعايير الدولية وأفضل الممارسات، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز تكافؤ الفرص وتهيئة بيئة شاملة للمرأة.
- وضع مقترحات لبرامج التعويض لقطاع البناء والتشييد.

2. قطاع خاص قادر على الصمود

على الرغم من تمكُّن القطاع الخاص في اليمن من الصمود جزئيّاً، فإن الصراع الذي طال أمده كان له آثار شديدة عليه. وقد أعدت مبادرات كثيرة تهدف إلى تمكين القطاع الخاص في اليمن. فعلى سبيل المثال: عقدت سلسلة من 14 اجتماعاً مع شبكة مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال، والتي ضمت نادي الأعمال واتحاد الغرف التجارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف حشد الجهود من أجل التعافي وإعادة الإعمار. ومع ذلك، أُلغي هذا المشروع قبل الإعلان عنه.[64] كما أن القطاع الخاص نفسه يحتاج إلى بعض التطوير ليتمكن من تلبية متطلبات الشراكة المقترحة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية الدولية.

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- تأهيل وتدريب أصحاب منشآت الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم، مع التركيز بشكل خاص على تمكين رواد الأعمال من النساء والشباب، على مهارات تجارية محددة موجهة نحو التنمية في بيئات ما بعد الصراع.
- تعزيز القدرات المؤسسية والموارد المالية لمنظمات الأعمال لتمثيل القطاع الخاص على نحو أفضل، مع وجود قيادات نسائية وشبابية قوية، والتوافق مع الحكومة في الشراكات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المساعدة الفنية والتدريب والاطلاع على التجارب الدولية. وبالإضافة إلى ذلك تعزيز قدرة القطاع الخاص على المشاركة الفعالة على صعيد السياسات مع الحكومة، بما يمثل احتياجات جميع منشآت الأعمال، بما في ذلك تلك التي تملكها ويقودها النساء والشباب.

64 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 2

- تسهيل تبادل المعرفة بين القطاع الخاص اليمني ونظرائه في السياقات المماثلة.
- تطوير برامج لحوكمة الشركات وإجراءات تدخلية لتدعيم الشركات اليمنية وتعزيز قدرتها على الصمود.

3. قوى عاملة قادرة على الصمود من أجل التنمية

يمكن للقطاع الخاص اليمني خلق فُرص عمل والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[65] ومع ذلك فإن محدودية عدد الموظفين المؤهلين تأهيلاً نوعيّاً تمثل تحدياً أدى إلى ضعف أداء القوى العاملة. وتسهم مخرجات التعليم التي لا تواكب احتياجات سوق العمل في هذا التحدي وتؤثر سلباً في جودة مخرجات المشروعات التنموية.

وللتغلب على هذا التحدي، يتوجب على وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والتدريب المهني، والقطاع الخاص، والجامعات، والمؤسسات التعليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توحيد الجهود لتطوير القوى العاملة على نحو يلبي احتياجات سوق العمل. وبإمكان برامج التلمذة المهنية أن تشكل إستراتيجية سريعة وفعالة للتوفيق بين متطلبات سوق العمل والنواتج التعليمية الحالية، التي تنقصها الكفاية أو لا تتماشى مع هذه المطالب. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المشاركة النشطة للقطاع الخاص، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات التدريب الحكومية/التعليم والتدريب الفني والمهني لصياغة وتنقيح مناهج التدريب، ومشاركة الطلب على التوظيف/فُرص العمل، وتقديم دورات تدريبية في أثناء العمل، وإنشاء منصة للتوفيق بين المتقدمين لشغل الوظائف وأصحاب العمل. ويمكن للبرنامج الإنمائي أن يدعم معاهد التدريب في تقديم المشورة المهنية والتدريب على المهارات الشخصية وريادة الأعمال. كما يمكن للبرنامج الإنمائي أن يساند الحكومة في وضع نظام قوي لاعتماد معاهد التدريب، ومنح شهادات للمهارات والمؤهلات. ويمثل إسهام القطاع الخاص في صندوق تنمية المهارات نموذجاً ناجحاً يُستلهم في تمكين القوى العاملة من أجل التنمية. وينبغي إيلاء تشجيع الاستثمار في إنشاء مراكز التميز في المجالات والتخصصات المحددة التي يتطلبها سوق العمل اهتماماً خاصّاً. ويمكن للخبراء الدوليين العاملين مع المنظمات الدولية غير الحكومية أو الشركات الإسهام في تعلُّم القوى العاملة اليمنية من النظراء أيضاً. ويلخص الشكل 2 الخطوات العملية، التي خرجت من المشاورات مع القطاع الخاص، لتمكين القوى العاملة من أجل التنمية.

الشكل 2: الموارد البشرية اللازمة للتنمية حسبما اقتُرح في المشاورات مع القطاع الخاص

65 الجولة الأولى من المشاورات مع القطاع الخاص في صنعاء وعدن

ويمكن للتجارب الدولية مثل المبادرة العالمية للشبكات الأكاديمية الهندية[66] أن تثري عملية تحويل القوى العاملة الحالية إلى المستويات التي تتطلبها التنمية.

تكرار مبادرة الهند العالمية للشبكات الأكاديمية في اليمن

خلفية عامة: المبادرة العالمية للشبكات الأكاديمية (جيانGIAN Initiatives) عبارة عن برنامج مبتكر أطلقته حكومة الهند بهدف **زيادة الموارد الأكاديمية للبلاد ورفع كفاءتها العلمية والتكنولوجية إلى مستوى التميز العالمي**. وهي تستفيد من مجموعة المواهب الدولية من العلماء ورجال الأعمال، حيث تشجع مشاركتهم مع معاهد التعليم العالي الهندية.

السمات الأساسية لمبادرة جيان:

- تسهيل التفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والخبراء العالميين.
- تشارك الخبرات العالمية للتصدي للتحديات الهندية المحلية.
- تقديم دورات بطريقة افتراضية مع إرشادات منقّحة.
- استهداف المؤسسات الحكومية الأعلى مرتبة الحاصلة على درجات عالية من المجلس الوطني للاعتماد الأكاديمي.

حتى تاريخ كتابة هذه الاستراتيجية، وافقت مبادرة جيان على 2163 دورة، تم تنفيذ 1810 منها وسوف يتم تنفيذ 39 دورة في المستقبل. وينصَبُّ التركيز على تعزيز المعرفة على المدى القصير بدلاً من برامج الدرجات العلمية التقليدية، وهو ما يجعل مصطلح "الخريجين" أقل قابلية للتطبيق.

تمخض عن المبادرة تعاون كبير وعقد ورش عمل وندوات متقدمة، وهو ما عزز المجتمع الأكاديمي في الهند، والقدرات البحثية، وإعداد برامج أكاديمية جديدة.

لمحاكاة مبادرة جيان في اليمن، من المهم اتباع منهجية منظمة:

- الحصول على موافقة الحكومة اليمنية لبرنامج مماثل قائم على التعاون الدولي.
- التركيز على القطاعات التي تتطلب مؤهلات القوى العاملة، مثل الرعاية الصحية والتكنولوجيا.
- الشراكة مع الجامعات العالمية للعروض التعليمية قصيرة المدى.
- توفير التسهيلات اللازمة لتقديم الدورة.
- تأمين الدعم المالي لعمليات المبادرة.
- تصميم دورات تدريبية لتلبية احتياجات اليمن الخاصة.
- ضمان فرص متساوية ومنصفة لجميع العمال اليمنيين، بما في ذلك النساء والشباب.
- تسويق البرنامج للمشاركين والمؤسسات المحتملة.
- إنشاء نظام لاستقاء الملحوظات التقييمية والتغذية الراجعة لتعزيز فعالية البرنامج

يتوقف نجاح محاكاة مبادرة جيان في اليمن على التزام أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والمؤسسات التعليمية وشركاء الصناعة. وتحدد دراسة الحالة هذه خريطة طريق لليمن لتنمية قوة عاملة ماهرة من خلال مبادرة شبيهة بمبادرة جيان التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وللتنفيذ يوصَى بوضع خطة تفصيلية والتشاور مع خبراء التعليم الدوليين.

4. خدمات صحية قادرة على الصمود

يعاني المرضى اليمنيون من جراء انهيار النظام الصحي اليمني والتبعات الوخيمة لجائحة كورونا وغيرها من الأمراض المتفشية، وفوق ذلك لا يمكنهم السفر للخارج لأغراض طبية نظراً للقيود المفروضة على السفر من جراء الصراع. وفضلاً على ذلك يستورد اليمن معظم الأدوية ويعاني قدرة محدودة على تصنيعها محلياً. وتواجه مستشفيات القطاع الخاص في اليمن تحديات عدة، بما في ذلك نقص في عدد موظفي الدعم والمتخصصين المهرة والحاصلين على مستوى عالٍ من التدريب. وقد أسهمت المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في اليمن في هذا النقص، نظراً لتقديمها رواتب تفوق قدرة المستشفيات الخاصة على مجاراتها.

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- بناء مستشفيات متخصصة ومرجعية في اليمن لتقديم خدمات صحية ذات معايير دولية للمرضى الذين لا يستطيعون السفر إلى الخارج، إما لنقص الميزانيات وإما لقيود السفر.
- الاستثمار في شركات الأدوية في اليمن لتوطين قطاع الصناعات الدوائية والطبية.

66 GIAN 2015.

- ضمان المشاركة المتساوية للنساء والشباب من الأطباء والممرضين والصيادلة والمهنيين الصحيين في جميع مشروعات الرعاية الصحية التي تنفذ في نطاق هذه الإستراتيجية.

عرض الخدمة بشأن: حلول تأمينية مرنة

لا يغطي التأمين الطبي في اليمن سوى عدد قليل من الأشخاص، ويعمل معظم هؤلاء مع المنظمات غير الحكومية الدولية أو شركات القطاع الخاص الكبرى، في حين لا يتوافر لدى الأغلبية العظمى من اليمنيين مثل هذا التأمين. ويؤدي هذا إلى تقليل إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، ويزيد من العجز عن تغطية تكاليف الخدمات الصحية، لا سيما من مقدمي الخدمات الصحية من القطاع الخاص.

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- العمل مع شركات التأمين على تصميم برامج جديدة للتأمين الطبي باشتراكات ميسورة لزيادة عدد المواطنين اليمنيين القادرين على الحصول على التأمين الطبي، وخصوصاً من ذوي الدخل المحدود. وكذا ضمان تكافؤ فُرص استفادة النساء من هذه الخدمات.

7.7. حلول تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الحوكمة

عرض الخدمة بشأن: برنامج عمل للتغيير التحويلي من خلال سيادة القانون والموارد البشرية

يعزز برنامج الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الممارسات التجارية المسؤولة من خلال تقديم خدمات استشارية لمنشآت الأعمال بشأن إرشادات العمل ومسائل الحوكمة، وللحكومات بشأن الأطر التنظيمية والسياسية الوطنية. وكلا خطّي العمل متجذران في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وهي الإطار المعياري الأكثر موثوقية في العالم الذي يوجه الأعمال المسؤولة. وتوظيفاً لقدرته الهائلة على جمع الأطراف وتنظيم الاجتماعات، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً منابر رفيعة المستوى لبناء تحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين سعياً إلى التعلُّم من النظراء والحوار بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني ومنشآت الأعمال والحكومة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

1. تهيئة بيئة قانونية وسياسية مواتية

البيئة القانونية والسياسية في اليمن غير مواتية. فالتشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص كانت تصدر من الوزارات و/أو الهيئات المختصة، وتمرَّر إلى البرلمان للموافقة عليها دون مشاركة أو تشاوُر يُذكر من جانب ممثلي القطاع الخاص. وقد أوجد هذا المستوى المنخفض من المشاركة صعوبات أمام امتثال القطاع الخاص لهذه القواعد واللوائح. فبدلاً من معاملته كمراقب سلبي، من الضروري أن يشارك القطاع الخاص بنشاط في وضع الإستراتيجيات والسياسات، وذلك من دون الإضرار بالمصالح العامة.

وثمة فجوة في السياسات الحالية. ولا يسعنا أن نطالب بتشريعات أو قوانين جديدة، لأن ذلك قد يستغرق دهراً. بل كل ما نحتاجه هو إنفاذ القوانين والتشريعات الحالية.[67]

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- استخدام منصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البارزة لتعزيز الحوار بين القطاعَيْن العام والخاص في اليمن، لإيجاد أرضية مشتركة بشأن المسائل العالقة بين هذه القطاعات، مثل مراجعة السياسات ذات الصلة ومواكبة التطورات الأخيرة في النظم الاقتصادية العالمية. ويجب أن يسفر الحوار عن إزالة التناقضات بين القوانين ذات الصلة بالقطاع الخاص اليمني، ووضع رؤية مشتركة حول كيفية تسهيل الإجراءات الحكومية المتعلقة بعمل القطاع الخاص.
- إشراك القطاع الخاص اليمني في عملية التشاور بشأن صياغة السياسات، وبناء قدرات القطاع الخاص على إجراء البحوث والدعوة على صعيد السياسات بشأن بعض المسائل ذات الصلة مثل اتفاقيات الضرائب والتجارة.
- على المدى الطويل: إشراك القطاع الخاص في اليمن، وبناء قدراته في دراسة الاتفاقيات والامتيازات التجارية، والدعوة النشطة لصياغة وإعداد التشريعات ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، بما في ذلك قوانين البنك المركزي اليمني، والهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للمنطقة الحرة، ومصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب، وقانون الأوراق المالية، وقانون العطاءات والمناقصات العامة.

2. بناء الثقة

منذ اندلاع الحرب ظلت القطاعات المختلفة في اليمن تعمل بعضها معزول عن بعض، وكل قطاع مرتبط بمصالحه وطموحاته الفريدة. وأدى ذلك إلى انعدام الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة في اليمن: الحكومة والبنوك والقطاع الخاص، وما إلى ذلك. ومن الأمور بالغة الأهمية لإعادة إعمار اليمن

67 الجولة الأولى من المشاورات مع القطاع الخاص في صنعاء وعدن

"من الأهمية بمكان التوفيق بين وجهات نظر الأطراف المتصارعة، حيث يتطلب تفعيل القطاع الخاص مناخاً مشجعاً للاستثمار وبيئة عمل آمنة ومستقرة. وهناك حاجة إلى رفع درجة مشاركة وتمثيل القطاع الخاص في اللجان الاقتصادية والتفاوضية".[68]

استعادة الثقة بين جميع الأطراف الفاعلة.

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- إنشاء قنوات حوار لاستعادة الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في اليمن، للوصول إلى أرضية مشتركة وصياغة رؤية مشتركة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتشجيع التعاون والاستثمار.
- ضمان التمثيل الكافي للقطاع الخاص، مع وجود قيادة قوية من النساء والشباب، في مبادرات السلام على المسارين الأول والثاني، وخصوصاً فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية.

3. الحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي

هناك كثير من التحديات القانونية والمؤسسية ذات الصلة بالحوكمة، من بينها تجزؤ المؤسسات العامة بين صنعاء وعدن، وهو ما يؤدي إلى تضارب السياسات والازدواج الضريبي.

وفي ضوء ما سبق فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- بناء القدرات وتحسين حوكمة المؤسسات الاقتصادية الرئيسية في اليمن، لمساندة مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، وضمان قدرة القطاع الخاص على الاستمرار على المدى الطويل.
- العمل مع أطراف الصراع لإزالة الازدواجية في فرض الضرائب والرسوم الجمركية، من خلال اقتراح آليات لتوحيد تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية.
- الدعوة إلى تحسين الأمن وبناء قدرات قوات الأمن وزيادة وعيهم بأهمية حماية القطاع الخاص.
- تعزيز سيادة القانون ودعم السلطات المحلية في السيطرة على عمليات التحصيل غير القانونية والرشاوى في داخل المدن، أو على طول الطُّرق بين المحافظات من خلال إنشاء آلية لفرض متابعة نقاط التفتيش هذه ومراقبتها.
- مساندة السلطات المحلية في إنشاء إجراءات مبسطة لتسجيل المنشآت التجارية وإصدار التراخيص والضرائب، مثل نظام خدمات الشباك الواحد/النافذة الموحدة، مع المساواة في المعاملة وإعطاء الأولوية لرجال الأعمال وسيدات الأعمال ورواد الأعمال الشباب.
- دمج تكنولوجيا الدفع الرقمي في تحصيل الضرائب أو الرسوم، وتزويد بوابات رسوم المرور على الطرق بين المحافظات بكاميرات لزيادة الرصد والشفافية.

4. الشراكات والروابط بين أصحاب المصلحة المتعددين

تتطلب مرحلة إعادة ال إعمار والتعافي جهوداً مشتركة من جميع الأطراف صاحبة المصلحة، سواء أكانت الحكومة أم القطاع الخاص أم منظمات المجتمع المدني أم المنظمات غير الحكومية الدولية أم المجتمعات المحلية. وفي عام 2014، وقعت الحكومة والقطاع الخاص في اليمن اتفاق شراكة. ومما يؤسَف له أن الحرب حالت دون تنفيذ هذا الاتفاق. ومع ذلك هناك فرصة أن تتمكن الحكومة اليمنية، بالتنسيق مع القطاع الخاص، من إعداد خطة متوسطة الأجل لتنفيذ حزمة من مشروعات البنية التحتية الإستراتيجية في

تفتقر الحكومة اليمنية إلى رؤية إستراتيجية موحَّدة لوضع خطط للتنمية على المدى الطويل ضمن إطار تنظيمي واضح.[70]

كثير من المجالات، بما في ذلك الطاقة والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والاتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ البحرية والمطارات والطُّرق[69].

وفي ضوء ما سبق فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- تفعيل اتفاق الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص الموقَّع في عام 2014 بين الحكومة اليمنية والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، ووضعه موضع التنفيذ من خلال تنفيذ مصفوفة الأعمال المتَّفق عليها بين الطرفَيْن.
- إعادة إحياء تأسيس المجلس الاجتماعي والاقتصادي الذي كان على وشك أن يتحقق قبل حرب 2015. والمجلس الذي كان من المفترض أن يكون مظلة للشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص كان يحظى بمساندة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

68 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 13
69 مسودة رؤية القطاع الخاص اليمني لمرحلة إعادة الإعمار التي أعدها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية (2023)
70 الجولة الأولى من المشاورات مع القطاع الخاص في صنعاء وعدن

- إنشاء شركات مساهمة في مختلف القطاعات تضم القطاع الخاص والحكومة والمواطنين لتعزيز التعاون والأهداف المشتركة.
- تشجيع الشراكات المتبادلة في داخل القطاع الخاص نفسه لتقوية صوت ونفوذ الشركات الجماعية، مع التمثيل المتساوي للشركات التي يقودها النساء والشباب.
- إشراك القطاع الخاص، بتمثيل متساوٍ لسيدات الأعمال ورواد الأعمال الشباب، في وضع خطط التعافي وإعادة الإعمار وتنفيذها ومتابعتها.
- تمكين الجهات الفاعلة على المستوى المحلي (الحكومية وغير الحكومية، ذكوراً وإناثاً) من خلال تنمية القدرات، وتمكينها من قيادة التنمية الاقتصادية المحلية والحد تدريجيّاً من الاعتماد على الدعم الدولي.

7.8. حلول تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المساواة بين الجنسين

في حين يَعُد جميع أصحاب المصلحة الدوليين تعميم منظور المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من أنشطتهم[71]، فإنه ينظر إليه بالفعل على أنه سمة مميزة لجميع تدخلات وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[72] وفي الوقت الحاضر يعاد النظر في تعميم منظور المساواة بين الجنسين بوصفه أحد مفاهيم "العدالة الاجتماعية"، وتعمل اليونيسف على سد الفجوات بين الفئات الضعيفة والفئات المحظوظة.[73]

وهناك حاجة ملحة لزيادة الدعم المقدم للمرأة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة والقطاع الخاص. ومن شأن هذا الدعم أن يعزز وصول المرأة إلى الموارد، ويطلعها على تطورات قطاع الأعمال ويمكّنها من الاستفادة من الفرص المتاحة.[74] ومن المهم أيضًا أن تشارك المرأة في عمليات الإنتاج.[75]

عرض الخدمة بشأن: وظائف للنساء ملائمة لمتطلبات المستقبل وقادرة على الصمود

يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتمكين الاقتصادي للمرأة بوصف ذلك جزءاً جوهريّاً من تكليفه بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. كما يهدف إلى إزالة الحواجز الهيكلية التي تعوق تمكين المرأة، ودعم إيجاد وظائف ملائمة لمتطلبات المستقبل، وزيادة إمكانية وصولها إلى الأصول الرقمية. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً إلى دمج المساواة بين الجنسين في خطط التعافي الاقتصادي، ويساند وضع إستراتيجيات تحوُّل رقمي مراعية للفوارق بين الجنسين. ومن خلال "ختم المساواة بين الجنسين للقطاع الخاص"، تعمل منشآت الأعمال على مواءمة عملياتها التجارية مع أهداف التنمية المستدامة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وفضلاً على ذلك، يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدماج المرأة في الاقتصاد الرقمي ويدعو إلى تمكينها من استخدام التكنولوجيا الرقمية. ويمكنه دوره الرئيسي في المحافل المالية الدولية مثل مجموعة العشرين أو رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ من التأثير في السياسات واللوائح المالية العالمية لدعم تمكين المرأة.

وعليه، فإن مجالات العمل المحتملة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن هي:

- تقديم برامج لبناء القدرات للوافدين الجدد إلى السوق ورواد الأعمال، مع التركيز على المهارات الأساسية للمشاركة الفعالة في القطاع الخاص.
- توفير تدريب متنوع للنساء في شبكات الأعمال، وغُرف التجارة، والنقابات، لتعزيز مهارات التفاوض، وتكوين الشبكات، والحصول على الموارد.
- توسيع نطاق الخدمات لتشمل المناطق الريفية من خلال مبادرات لتحسين قدرة النساء على الحصول على القروض والأدوات المالية الأخرى. توفير التدريب والمساعدة الفنية في قطاعات مثل الزراعة وصيد الأسماك لإتاحة سُبل كسب العيش المستدامة.
- وضع مبادرات لبناء القدرات لتعزيز العمليات وتسهيل مشاركة مزيد من النساء والشباب. التعاون مع مؤسسات التمويل الأصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة لتقديم الدعم المستمر للمستفيدين من القروض الذين يُظهرون مؤشرات نمو، وهو ما يمكّن رائدات الأعمال من توسيع أعمالهن.
- على الرغم من الأهمية البالغة لدعم المدن الكبرى، يجب أيضاً تركيز الجهود على المناطق الريفية والنائية التي يوجد بها فُرص ناشئة للقطاع الخاص. ويلزم إيلاء مساندة النساء المحرومات في تلك المناطق في قطاعات مثل الزراعة وإنتاج الأغذية وتجهيزها اهتماماً خاصّاً.

71 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 1
72 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 9
73 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 8
74 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 7
75 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 14

الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن | أحد صيادي الأسماك يحمل صيده في عدن، اليمن.

8. التنفيذ

جرى التشديد في كثير من المقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية على تشكيل رؤية إستراتيجية وواضحة للشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص في اليمن ومنظمات المجتمع المدني والقطاع العام. ويمكن أن تكون الشراكات فردية (على سبيل المثال: شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع اتحاد الغرف التجارية أو منظمات الأعمال الأخرى)، وشراكات من طرف واحد مع عدة أطراف (على سبيل المثال: شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر) وشراكة كثير من الأطراف مع كثير من الأطراف (على سبيل المثال دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنصة لجمع الكيانات الحكومية ذات الصلة مع ممثلي القطاع الخاص وممثلي شركاء التنمية الدوليين ذوي الصلة)، ويحدَّد ذلك وفقاً للظروف والمنافع المحتملة للأطراف وطبيعة العمل ونطاقه. وفي حين يُعَد أسلوب الشراكة المفضل هو الأسلوب الشامل للجميع، فمن الممكن استهداف مجالات وقطاعات بعينها، ومن ثَم يمكن إنشاء هيئات/هياكل/لجان نوعية لتنسيق الشراكة والتعاون. فعلى سبيل المثال: يمكن تشكيل هياكل فرعية لإدارة وتنسيق وتخطيط وتنفيذ مبادرات محددة لمشاركة القطاع الخاص، على سبيل المثال، في محافظة أو مدينة معيَّنة، أو في قطاعات محدَّدة مثل الصحة أو التعليم أو التمويل.

ولتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاركة القطاع الخاص في اليمن، يمكن ضمان تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين من خلال تمكين سيدات الأعمال من تولي أدوار قيادية وصنع القرار في أي هياكل تنبثق عن هذا البرنامج. ومن شأن ذلك أن يمنح المرأة القدرة على التأثير في السياسات والقرارات[76]. وتشمل الخيارات الأخرى إشراك المنظمات النسائية في إعداد سياسات مشاركة القطاع الخاص وكذلك الرصد والتقييم[77].

وينبغي تحديد آليات التنفيذ وتفصيلها في خطة تنفيذية لمشاركة القطاع الخاص تُعَد بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص بعد الموافقة على الإستراتيجية.[78]

76 الجولة الأولى من المشاورات مع القطاع الخاص في صنعاء وعدن

77 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 10

78 مقابلات مع مصادر المعلومات الأساسية من ممثلي القطاع الخاص، رقم 8 و11

الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن | رجل يمني يتقن تصميم جنبية يمنية تراثية.

المراجع

ACLED (Armed Conflict Location and Event Data Yemen: Uncertain Trajectory" .2023 .(Project ".Amid Truce Collapse and Ongoing Negotiations February. https://acleddata.com/conflict- 8 /yemen/2023-watchlist

The Road Transport Sector .2022 .Al-Tairi, N in Yemen: Critical Issues and Priority Policies. DeepRoot. https://devchampions.org/uploads/publications/files/Rethinking_Yemens_Economy_pdf.1-En_No11

Annual .2022 .Central Statistics Organization .2022 Statistics Book

CIPE (Center for International Private Why the Private Sector's" .2023 .(Enterprise Role in the Reconstruction of Yemen Is February. https://www.cipe.org/ 11 ".Critical why-the-private-sectors-role-in-/11/02/2023/blog /the-reconstruction-of-yemen-is-crucial

DCED (Donor Committee for Enterprise Private Sector" .2019 .(Development Engagement." Synthesis Note. https://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/DCED-Private-Sector-Engagement-Synthesis-Note.pdf

FCDO (Foreign, Commonwealth and Yemen Business .2020 .(Development Office Impact of Conflict :2020 Climate Survey Report on Private Sector Activity. https:// 19-and COVID -12-17_smeps.org.ye/upfiles/posts/SMEPS_File .pdf.8842-2020

.(GIAN (Global Initiative of Academic Networks National Launch of Global Initiative of" .2015 /Academic Networks." https://gian.iitkgp.ac.in

Government of Bangladesh. n.d. "A2i: A Multinational Digital Transformation Catalyst from the Government of Bangladesh." https:// .a2i.gov.bd

.2023 .HSA Group Yemen and DeepRoot Unlocking the Potential of the Private Sector in Yemen. https://www.hsayemen.com/media/hzmlgfti/unlocking-private-sector_en.pdf

.2021 .(IFC (International Finance Corporation Building Resilience Through Digital Financial" Services." https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doc/mgrt/yemen-building-resilience-through-dfs. .pdf

IFPRI (International Food Policy Research Institute). n.d. "Food Systems." https://www.ifpri. .org/topic/food-systems

Islamic Bankers Resource Centre. n.d. "Financing: Bai Salam." https://islamicbankers.me/islamic- /banking-islamic-contracts/in-focus-bai-salam

OCHA (Office for the Coordination of Yemen .2022 .(Humanitarian Affairs .2023 Humanitarian Needs Overview https://reliefweb.int/report/yemen/yemen--december-2023-humanitarian-needs-overview .enar-2022

OECD (Organisation for Economic Co-operation 2016a. "Private Sector .(and Development Engagement for Sustainable Development. Lessons from the DAC." Paris: OECD Publishing. .en-9789264266889/10.1787/http://dx.doi.org

2016b. "Understanding Key Terms and .——— Modalities for Private Sector Engagement in Development Co-Operation." Private Sector Peer Learning. https://www.oecd.org/dac/peer-Private-Sector-Engagement--1-reviews/Inventory .Terminology-and-Typology.pdf

.2023 .Proximity International and DeepRoot .Local Economic Development in Yemen

Yemen Plans to Launch a Stock" .2010 .Reuters January. https://www. 15 ".Market Despite Chaos reuters.com/article/yemen-economy-bourse- /idUSLAE46731420100115

A Workshop in Sanaa to Discuss" .2023 .Saba Net the Performance Indicators of the National Strategy for Developing Small and Micro November. https://www.saba.ye/ 9 ".Enterprises htm.ar/news3279226

Small and Micro Enterprise Development Unit. n.d. "SME Sector Timeline." https://smed.sfd- /yemen.org/index.php/en

Launching Yemeni" .2022 .South-South Network ".Dükkan: Yemen's First e-Commerce Platform July. https://ssn4psi.com/practice/launching- 3 yemeni-dukkan-yemens-first-e-commerce- /platform

.Swiss Agency for Development and Cooperation SDC Handbook on Private Sector" .2021 Engagement." Bern: Federal Department of

Foreign Affairs. https://www.shareweb.ch/20Handbook/%site/EI/Documents/Topics/IED.Handbook_PSE_EN.pdf

UNDP (United Nations Development Programme). n.d. "Food and Agricultural Commodity Systems." https://www.undp.org/facs.

Innovative Financing for .2012 .––– Development: A New Model for Development Finance? https://www.undp.org/sites/g/files/publications//files/zskgke326.20ver.pdf%InnovativeFinancing_Web

UNDP'S Food & Agricultural" .2020 .––– :2030-2020 Commodity Systems Strategy Summary." https://procurement-notices.undp.255663=org/view_file.cfm?doc_id.

https:// .2025-2022 Strategic Plan .2021 .––– www.undp.org/yemen/publications/undp-2025-2022-strategic-plan

-2023 UNDP Private Sector Strategy .2023 .––– https://www.undp.org/publications/undp- .2025-2023-private-sector-strategy

UNDP (United Nations Development Programme) Yemen. n.d. "Project Summary: Strengthening Institutional and Economic Resilience in Yemen (SIERY)." https://www.undp.org/yemen/projects/strengthening-institutional-and-economic-resilience-yemen-siery.

Country Strategy Note. 2024-2021 .2021 .––– -2024-2021-160004/https://yemen.un.org/en.country-strategy-note

UNDP Yemen Strategic Direction .2024 .––– https://www.undp.org/yemen/ .2025-2023 publications/undp-yemen-strategic-2025-2023-direction.

Yemen Dynamic .2020 .World Bank Group Update) 2020) 3 Needs Assessment: Phase (English). Washington, DC: World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/Yemen-Dynamic-/490981607970828629/en.Update-2020-3-Needs-Assessment-Phase

الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن | رجل في صورة أمام بقالتة في سيئون، اليمن.

حقوق الطبع والنشر 2024

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

شارع الستين

صندوق بريد: 551 صنعاء الجمهورية اليمنية

الموقع الإلكتروني: https://www.undp.org/yemen

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو تصويرية أو تسجيلية أو غير ذلك، دون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.